

Université Mohamed Boudiaf- M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Des Département Sciences économiques



جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الرقم التسلسلي:

الفرع: مالية محاسبة

تخصص: مالية وحساب إدارة المخاطر

العنوان

مخاطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة بدر التمام للتجارة العامة

إعداد الطالبة: عفاف ربيعي

تاريخ المناقشة: 2016-05-24

أمام اللجنة المناقشة المكونة من:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|--------------|---------------|---------|--------------|
| كزار رمضان | أستاذ محاضر | المسيلة | رئيسا |
| بدروني عيسى | أستاذ مساعد أ | المسيلة | مشرفا ومقررا |
| بلعباس رابح | أستاذ محاضر | المسيلة | ممتحنا |

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرفان

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا مباركا، يليق بجلال وجهك ومعظيم سلطانك

أن وفقنا لإنجاز هذا العمل

اتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الاستاذ الفاضل "بدروني عيسى"

على قبوله الاشراف على هذه المذكرة

وعلى كل ما قدمه لي من توجيهاته قيمة وآراء سديدة

كما اتقدم بالشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة وأساتذة قسم العلوم التجارية تخصص مالية



إهداء

إلى الأخت التي لم تلدها أمي إلى من تطلو بالإخاء
المتميّزة بالوفاء والعطاء إلى ينبوع الصدق الصافي
إلى من معها سعدت برفقتها دروب الحياة الحلوة
والحزينة سرت إلى دلوعة الغرفة حبيبتي فوزية
أتمنى لكى النجاح في مشوار حياتك وان يوفقك الله

في دربك.....أحبك

حفافه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|---------------------------------------|---|
| | تشكرات |
| | شكر وعرهان |
| | فهرس المحتويات |
| | فهرس الجداول |
| | فهرس الأشكال |
| أ | مقدمة عامة |
| الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف | |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف |
| 03 | المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله |
| 06 | المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف |
| 08 | المطلب الثالث: سوق الصرف |
| 12 | المطلب الرابع: أنظمة الصرف |
| 17 | المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف |
| 17 | المطلب الأول: نظرية التعادل القوة الشرائية |
| 19 | المطلب الثاني: نظرية تعادل اسعار الفائدة |
| 21 | المطلب الثالث: نظرية الارصدة |
| 21 | المطلب الرابع: نظريات اخرى |
| 24 | خلاصة الفصل: |
| الفصل الثاني: مخاطر سعر الصرف | |
| 26 | تمهيد |

| | |
|--|---|
| 27 | المبحث الأول: المخاطر |
| 27 | المطلب الأول: ماهية الخطر |
| 30 | المطلب الثاني: ماهية المخاطر |
| 35 | المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر |
| 38 | المطلب الرابع: سياسات التعامل مع الخاطر |
| 42 | المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف |
| 43 | المطلب الأول: ماهية خطر سعر الصرف |
| 45 | المطلب الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف |
| 47 | المطلب الثالث: تقنيات التغطية الداخلية ضد مخاطر سعر الصرف |
| 49 | المطلب الرابع: تقنيات التغطية الخارجية ضد مخاطر سعر الصرف |
| 54 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث: تمويل الواردات بالاعتماد المستندي | |
| 56 | تمهيد |
| 57 | المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاعتماد المستندي |
| 57 | المطلب الأول: الاعتماد المستندي |
| 58 | المطلب الثاني: أنواع الاعتماد المستندي |
| 62 | المطلب الثالث: تقديم مؤسسة بدر التمام للتجارة العامة |
| 63 | المطلب الرابع: المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة بدر التمام |
| 64 | المبحث الثاني: تجسيد عملية الدفع بالاعتماد المستندي ميدانيا |
| 65 | المطلب الأول: تقديم العقد والوثائق الأولية في تمويل الصفقة بالاعتماد المستندي |
| 66 | المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعملية الدفع بالاعتماد المستندي |
| 68 | المطلب الثالث: تحليل خطر سعر الصرف في عملية الدفع بالاعتماد المستندي |
| 74 | خلاصة الفصل |
| 76 | الخاتمة العامة |

| | |
|----|------------------------|
| 80 | قائمة المصادر والمراجع |
| 87 | الملاحق |
| | الملخص |

قائمة الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|------------|-----------------------------|------------|
| 70 | تطور نسبة الرافعة المالية | (1-3) |
| 71 | تطور نسب الإنتاج | (2-3) |
| 72 | تطور نسبة الإنتاجية الكلية | (3-3) |
| 73 | تطور نسبة الإنتاجية الجزئية | (4-3) |
| 74 | تطور معدل عائد رأس المال | (5-3) |
| 75 | تطور نسبة السيولة | (6-3) |
| 77 | تطور نسب المردودية | (7-3) |

قائمة الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|-----------|-------------------------------------|------------|
| (1-1) | أثر الاستدانة على المردودية | 13 |
| (2-1) | نقطة التعادل التمويلي | 23 |
| (1-2) | مثلث الأداء | 36 |
| (2-2) | مستويات تقييم الأداء | 44 |
| (3-2) | هيكل بطاقة التقييم المتوازن | 56 |
| (1-3) | الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة | 65 |
| (2-3) | تطور نسبة الرافعة المالية | 70 |
| (3-3) | تطور نسب الإنتاج | 71 |
| (4-3) | تطور نسبة الإنتاجية الكلية | 72 |
| (5-3) | تطور نسبة الإنتاجية الجزئية | 73 |
| (6-3) | تطور معدل عائد رأس المال | 74 |
| (7-3) | تطور نسبة السيولة | 76 |
| (8-3) | تطور نسبة المردودية | 77 |

خدمة عامة

فهرس الأشكال

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|------------|---|-----------|
| 11 | سوق الصرف والمتعاملين فيها | (01) |
| 23 | تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل فلمنج | (02) |
| 31 | علاقة العائد بالمخاطر | (03) |
| 42 | الطرق المختلفة لمواجهة الخطر | (04) |
| 61 | عملية الاعتماد المستندي وأهم الأطراف المتداخلة فيها | (05) |

تختلف العمليات الاقتصادية الخارجية عن العمليات الاقتصادية الداخلية اختلافا بارزا حيث تدخل في تحديد هذا الاختلاف عوامل عدة منها وجود الحدود و اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول، وأهم عامل على الإطلاق هو اختلاف عملات الدفع المستعملة في التجارة الخارجية فالأطراف التي تدخل في علاقات تجارية دولية مضطرة للأخذ بعين الاعتبار لاختلاف أسعار العملات المستعملة في عمليات الدفع الدولية وبذلك تكون متابعتها لسعر الصرف السائد و تطوراته أهمية بالغة، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة ومن جهة أخرى استيراد السلع من الدول الأجنبية، مما يزيد الطلب على عملة هذا البلد.

و تأتي أهمية دراسة سعر الصرف لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات و مدى قبولها عالميا، و من الطبيعي أن يكون له أهمية كبيرة لأي اقتصاد لكونه يؤثر على حجم التجارة الخارجية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تأثرت مالية المؤسسة بظواهر عديدة أهمها ظهور العولمة والتحول من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائم كل هذه المستجدات أجبرت المؤسسات على الانفتاح أكثر على فرص التجارة الخارجية، مما صاحبها ظهور أخطار، بحيث أنها تتأثر بعدة التزامات في معاملاتها مع الخارج باستيراد السلع و الخدمات التي تحتاجها و تصدير الفائض، بغض النظر عن المخاطر الأخرى التي تواجه المؤسسة، يعتبر خطر سعر الصرف أهم المخاطر التي تؤثر على النظام المالي للمؤسسة لذا فالمؤسسات الاقتصادية الوطنية ملتزمة بتقدير و تحديد خطره ثم تسييره بأحسن الطرق المتوفرة حسب مقدورها، ثم بعد معرفتها لخطر سعر الصرف تقوم بتفاديه أو التخفيض من أثره بعدة وسائل و تقنيات بحوزة المؤسسة، و في حالة عدم نجاح هذه التقنيات تلجأ إلى تقنيات خارج المؤسسة، من خلال ما تم عرضه مسبقا تمحورت إشكالية البحث فيما يلي: **كيف تتعامل المؤسسة الاقتصادية من مخاطر سعر الصرف؟** و تحت

الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- على أي أساس يتم تحديد سعر صرف العملات؟



- فيما تتمثل وسائل وتقنيات التغطية التي تقلل من خطر سعر الصرف؟ ما هي أهم تقنية تستعملها الجزائر في التعامل مع العالم الخارجي؟
- هل اللجوء إلى الاعتماد المستندي يحد من خطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية ذات النشاط الدولي؟

الفرضيات:

- ❖ في الواقع يتم تحديد سعر صرف العملات كأى سلعة أخرى، بناءا على عرض العملات والطلب عليها، ويعني ذلك أن الطلب على العملة الأجنبية مثلا هو تابع للطلب على السلع الأجنبية.
 - ❖ هناك مجموعة من الوسائل والتقنيات الداخلية والخارجية التي تضعها المؤسسة لمجابهة مخاطر سعر الصرف، التقنية التي تستعملها الجزائر أو بالأحرى الوحيدة هي الاعتماد المستندي .
 - ❖ المؤسسة لها إمكانيات متعددة تغطي بها مخاطر سعر الصرف لذا ما عليها إلا اختيار تقنية مناسبة، وبعد الاعتماد المستندي في تمويل التجارة أحسن طريقة، لكنه لا يخلو من المخاطر.
 - ❖ أهمية الموضوع:
 - ❖ نظرا لما تعيشه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تطورات في معاملاتها الخارجية، ظهر خطر سعر الصرف والذي تطلب دراسة وتحليل ميداني دقيق، من أجل الاستفادة من فرص التجارة الخارجية والاستعداد للتغيرات المستقبلية الغير معروفة
- ### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم و إدراك ما يلي:

- محاولة إبراز أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.
- محاولة إظهار تقنيات التغطية المختلفة لمخاطر سعر الصرف.
- المساهمة في دراسة مخاطر سعر الصرف والتي قد يستفيد منها الطلاب.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي

- كون سعر الصرف الركيزة التي تعتمد عليها المبادلات الخارجية.
- تعتبر مخاطر سعر الصرف أحد أهم العوامل التي لها تأثير على النظام المالي للمؤسسة.
- يساير موضوع البحث المشاكل المطروحة، كما يندرج في إطار المواضيع المتجددة.
- الشعور بأهمية إدارة أسعار الصرف في ظل التحولات الاقتصادية والمالية والدولية التي تمر بها الجزائر.
- وجود رغبة ذاتية في معالجة الموضوع و (طبيعة التخصص).

منهج البحث: قصد دراسة هذا الموضوع و تحديد الروابط و الوصول إلى نتائج و إعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري، القائم على وصف سعر الصرف و خطره في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وعلى منهج دراسة حالة في شقه التطبيقي.

محاور الدراسة:

بناء على الإشكالية والفرضيات السابقة ولتحقيق الأهداف المرجوة وقصد إعطاء صورة واضحة حول الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة، تضمن الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، سوق الصرف أنظمة سعر الصرف، النظريات المفسرة لسعر الصرف بينما تضمن الفصل الثاني عرض مفصل لأنواع مخاطر سعر الصرف، إضافة إلى الوسائل والتقنيات التي تحد من خطره أما الفصل الثالث فهو إلقاء الضوء على واقع المؤسسة الجزائرية (بدر التمام المسيلة) في عملية تمويل وارداتها بالإعتماد المستندي.

الدراسات السابقة: لقد تمت معالجة الموضوع من طرف عدة باحثين وقد تم الاعتماد

على بعض الدراسات التي تقترب من الموضوع وهي:

-الدراسة الأولى: مذكرة ماجستير للطالب جمال طباش من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011 - 2012، بعنوان: تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، انصب التحليل في هذه الدراسة على خطر سعر الصرف، وأن المؤسسة تعتمد على عدة وسائل للحد من تقلبات أسعار الصرف وبأن هذه الوسائل تكون فعالة أو غير فعالة حسب وضعية المؤسسة بالنسبة لسعر الصرف.

-الدراسة الثانية: مذكرة ماجستير لسعيد عنابي من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2005، 2006، بعنوان: آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لموجهتها، انصب التحليل في هذه المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي مطالبة بالتعامل مع ظاهرة تقلب أسعار الصرف من أجل التحوط لتغطية الخسائر المالية التي تتعرض لها وهذا من أجل البقاء والاستمرار.

-الدراسة الثالثة:دراسة الباحثان: مريم آيت بارة محمد صاري عنوان المقال تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، خلصت هذه الدراسة إلى أن: تحول النظام النقدي العالمي من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائم، إثر انهيار نظام بريتونوودز في أواخر السبعينيات أثر في أسعار الصرف العملات الدولية، وصاحب ذلك مخاطر عديدة على المؤسسات ذات النشاط الدولي، مما استدعت الضرورة الاهتمام بتسيير خطر الصرف و التعرف على التقنيات المناسبة لتغطيته.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا كسائر البحوث الأكاديمية صعوبات في إعداد هذا البحث أهمها:

- نقص المكتبة الجامعية من الكتب التي تعالج مخاطر سعر الصرف.
- صعوبة تطبيق و فهم الموضوع و خاصة عند إسقاطه على المؤسسات الجزائرية، بسبب أن الواقع المعاش يختلف تماما.
- انعدام المراجع الحديثة التي تعالج الموضوع.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف و أشكاله.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الثالث: سوق الصرف.

المطلب الرابع: أنظمة الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المسفرة لسعر الصرف.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة.

المطلب الرابع: نظريات أخرى

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته يتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، و في الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الاقتصادي أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل تصل إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار المستخدمة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة، وفي حال استخدام هذا السعر بشكل غير مناسب فإنه يؤدي إلى زيادة تدهور القدرة التنافسية للدولة و ما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كل جوانبه.

من خلال ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله

لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم لذا من الضرورة أن يكون له سعر صرف يعبر عن تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى، لذا يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف سعر الصرف وأهم أشكاله.

1 -**تعريف سعر الصرف:** سعر الصرف هو النسبة التي على أساسها يتم مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، أو هو همزة وصل بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات وتعبير آخر هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة أو العكس¹، أو يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.²

الصرف الأجنبي، أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي، هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية، وسعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.³

2 أشكال سعر الصرف (أنواعه):

أ -**سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول

¹ عبد المجيد قدي: **العهد الدولي للنظام النقدي**، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 120.

² عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط 05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

³ فليح حسن خلف: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 203.

به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.¹

- يقيس سعر الصرف الاسمي سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى، أو العكس على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعمليتين مختلفتين بغض النظر عما يمثله هذا السعر من قوة شرائية، فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية.²

ب) **سعر الصرف الحقيقي**: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة، يربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفق الصيغة الآتية:



حيث: Re : سعر الصرف الحقيقي

e : سعر الصرف الاسمي

P_f, P_d : الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية.³

- التغير في سعر الصرف الإسمي بين بلدين هو التغير في سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، التغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الإسمي معدل للفروقات في معدلات التضخم في كلا البلدين وبالطبع فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتجات البلد وبالتالي على صادراته واستيراداته.⁴

¹ عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 103.

² عبد المجيد قدي: البيد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 121.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 27.

⁴ غازي عبد الرزاق النقاش: التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، ط 3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 136.

- يعرف سعر الصرف الحقيقي نظريا بأنه السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة.¹

- التمييز بين السعر الاسمي و السعر الحقيقي للصرف: إن السعر المعتاد سماعه هو السعر الاسمي للصرف، أما السعر الحقيقي للصرف فهو ذلك السعر الذي يأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار.²

ت| **سعر الصرف الفعلي:** وهو يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن عملة البلد بالنسبة لمجموعة أو سلسلة من العملات الأخرى.³

- يعرف سعر الصرف الفعلي عند بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلسلة من العملات الأجنبية، حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، أما الاقتصادي الجزائري حميدات محمود فيعرفه على أنه: عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة.⁴

ث| **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يستعمل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للحكم على التطور الحقيقي لقيمة العملة المحلية، فهو لا يقاس من خلال أسعار التعادل الاسمية فقط بل يأخذ في الحسبان مؤشرات الأسعار وتطوراتها لدى أهم الشركاء التجاريين، فهو يمثل العلاقة بين مؤشر الأسعار المحلية والمؤشر السائد لدى هؤلاء البلدان. يمكن حسابه كما يلي:

¹ محمد بوزيان، الطاهر زياني: الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة، سعد دحلب، البلدة، أيام، 21- 22 ماي 2002.

² جميلة الجوزي: أسس الاقتصاد الدولي، النظريات و الممارسات ، بدون طبعة، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 62.

³ عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق، ص 105.

⁴ سليمان شيباني: سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963، 2006) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2009، ص ص 23- 24.

حيث: IP_i : المؤشر العام للأسعار الداخلية للبلد في الفترة i .

IP_{PTi} : السعر المرجع الذي يلخص مجموعة المؤشرات العامة للأسعار في الفترة لدى

أهم الشركاء التجاريين.

TCEN: مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

الحقيقة تشير إلى أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية

الكلية لأن الاقتصاد هو علم اجتماعي يتأثر بمختلف الأحداث ويستجيب لها ولغرض دراسة

العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير

اقتصادية.

1- العوامل الاقتصادية:

أ- كمية النقود: يرى فيردمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في

كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات

الأسعار، وأن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقتها بالاستقرار الاقتصادي هو ضرورة

التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على أسعار

مستقرة وهذا يتطلب زيادة في كمية النقود تتراوح بين (3_5%) سنويا.²

ب- معدلات التضخم: للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة يتجلى في

انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حالة ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي

حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة.

¹ عبد المجيد قدي: البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 123.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: مرجع سابق، ص 61-62.

ت — الميزان التجاري: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.¹

ث ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي.²

- ميزان المدفوعات: هو سجل إحصائي لجميع المعاملات بين مقيمي بلد معين مقيمي وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة وعادة تكون سنة واحدة.³

ج الدخل: يعد الدخل من المؤشرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره فيه باتجاهين هما:

- إن أي تغير في الناتج الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان، فعند الزيادة سينتفش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه.
 - مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له مما يدعو إلى الاستيراد من البلد المصدر له.⁴
- ح أسعار الفائدة:** إن رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى.⁵

¹ عبد الرزاق بن الزاوي: سعر الصرف الحقيقي التوازني، بدون ط، دار البازوري العملية للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص 19.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 69.

³ محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية الدولية، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 57.

⁴ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق ص 32.

⁵ نفس المرجع، ص ص 65، 75.

2- العوامل غير الاقتصادية: هناك عوامل أخرى تؤثر في أسعار الصرف هي:

أ - الاضطرابات والحروب: من أهم العوامل لمؤثرة في سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير، الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة وحتى المال.

ب - الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما.

ت - خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قرارات بشأنها.¹
المطلب الثالث: سوق الصرف:

1 - تعريف سوق الصرف: أسواق الصرف الأجنبي هي الأسواق التي تحول فيها عملة إلى عملة أخرى، وكما في كل الأسواق فإن سوق الصرف يمكن تحليله بأدوات الطلب والعرض.²

يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادرة على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما يتم مشاهدته على مستوى الدول النامية أن لها أسواق صرف ضيقة النشاط، ومن أجل النهوض بهذه الأسواق إلى المستوى المطلوب لابد من:

- الحد من البنوك المركزية في الدور الذي تلعبه للتأثير على نشاط العملة.
- تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف والعمل على تحديدها.
- تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومصب العملات الأجنبية من خلال توفير معلومات

حول الوضعية الاقتصادية وتطوير المؤشرات.³

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق ، ص ص 83، 81.

² نفس المرجع، ص 32.

³ بربري محمد أمين: مبررات و دوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية، اقتصاديات شمال أفريقيا العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، ص 30.

2 - عناصر سوق الصرف: يتكون سوق الصرف كأى سوق آخر من ثلاث عناصر هي

السلعة، النقود، والمتعاملون ولكن الفارق هنا هو أن السلعة هي النقود الأجنبية وتقاس

قيمتها بالنقود المحلية وأن المتعاملون هم ثلاث أنواع هي:

• **المصارف:** تعد إحدى أهم وأقدم مؤسسة مالية ونقدية وسطية وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع الزمنية والجارية من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة استخدامها في منح الائتمان.

• **البورصات:** وهي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية والأوراق المالية بعد إصدارها والتي يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع والشراء وتقسّم البورصات إلى مركزية ومحلية ولا يقتصر معنى البورصة كسوق على مجرد أنها مكان التقاء البائع والمشتري بل يمتد إلى ذلك التنظيم الشامل الذي يتناول أعضائها والمتعاملين بها.

• **السماسة:** وهم الأشخاص الذين يتعاملون في بيع وشراء العملات الأجنبية والأوراق المالية.¹ أو هم الذين يتلقون الأوامر من شركات سمسة في خارج البورصة.²

3 - أنواع أسواق الصرف: توجد نوعان من أسواق الصرف هما:

أ - سوق الصرف الآتي **Spate Exchange Market**: العملية التي تتم طبقا للسعر

الآتي تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، وتعد العمليات الآتية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتستحوذ على الإهتمام الأكبر، لأن تحركاتها مستمرة.³

ب - سوق الصرف الآجل **Forwand Exchange Market**: و هو السوق الذي يتم

فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقاتها محددة مسبقا واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون منتظمة.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 33،34.

² منير إبراهيم هندي: إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق و المشتقات الجزء 2، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2014، ص 120.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 34.

لقد تطورت أسواق الصرف الآجل كثيرا منذ إنتشار أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم بسبب تدوير الأسواق المالية وذلك تحوطا من مخاطر الصرف في العملات الدولية. السوق الآجل للصرف هو على هذا النحو: سوق غير منتظم فلكي يكون السوق منظما لابد أن تتوفر فيه شرطين هما:

- الشرط الأول: أن يستطيع المتعاملون متابعة ما يجري في السوق وذلك بتركيز التعامل في مكان واحد أو بربط المتعاملين في السوق بشبكة اتصال إلكترونية.
- الشرط الثاني: وجود إدارة للسوق لها حق إيقاف التداول في حالة حدوث خلل واضح بين العرض والطلب.¹

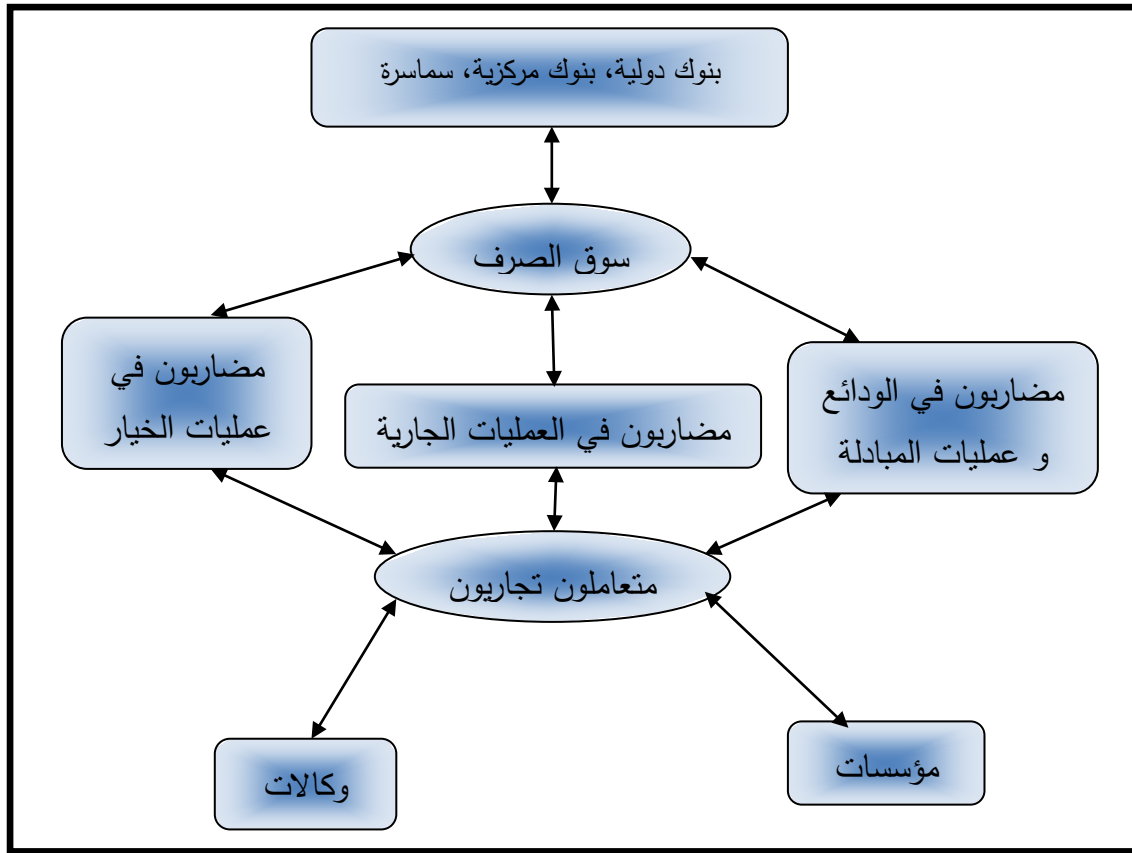
-يتكون سعر الصرف في سوق الصرف، لأن للصرف سوقا هو سوق مجازي، لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة الواحدة، لأن سعر العملة الوطنية تتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلدان، وهو سوق وإن كانت مؤسسات وأن هذا السوق يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراق مالية كالأسهم والسندات أو أوراق تجارية كالشيكات والحولات.²

و الشكل التالي يبين سوق الصرف والمتعاملون فيها:

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 36.

² عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 224.

الشكل رقم 01 سوق الصرف والمتعاملون فيها



المصدر: السعيد عنابي: آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة لمواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006، ص 08 .

جدول رقم (01) تطور سعر الصرف دج بين السوق الرسمية والسوق الموازية.

| السنة | 1991 | 1994 | 1996 | 1997 | 1999 | 2000 | 2001 |
|-------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| السوق الرسمية (متوسط مرجح) | 17.7 | 36.0 | 54.7 | 57.6 | 66.6 | 75.3 | 77.3 |
| السوق الموازية (متوسط) | 32 | 55 | 85 | 90 | 100 | 100 | 90 |
| الفرق | 14.3 | 19.0 | 30.3 | 32.4 | 33.4 | 24.7 | 12.7 |

الوحدة: دج

المصدر: بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسيات النقدية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2008، ص 217.

المطلب الرابع: أنظمة الصرف

توجد ثلاثة أنظمة أساسية لإدارة سعر الصرف وهي: نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف العائم أو المتغير، ونظام سعر الصرف المدار الذي يسمى أحيانا سعر الصرف المتغير المشترك.

1 - نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate:

نظام سعر الصرف الثابت يقضي بثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وعليه فإنه حتى لو زادت واردات الدولة (من سلع و خدمات ورؤوس أموال) من الدول الأخرى عن صادراتها، فلن يترتب على ذلك تغيير في سعر الصرف في المدى القصير، وخلال تلك الفترة يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية مقابل بيع عملات أجنبية، أي يقوم بطرح المزيد من العملات الأجنبية وذلك من رصيد الإحتياطي المتوفر لديه من تلك العملات.¹ قد تختار الدولة أحيانا اللجوء إلى تثبيت سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأخرى، وفي هذه الحالة فإن قوى العرض والطلب سوق تتعطل عن أداء دورها في تحديد السعر التوازني لصرف تلك العملة في أسواق العملات الأجنبية.² في مفهومه الواسع يمكن تعريف نظام سعر الصرف الثابت: على أنه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو، والين الياباني).³

قد يكون سعر الصرف مرن ويتبع تحولات أسعار الفائدة حسب قاعدة تعادل أسعار الفائدة وحسب السياسة النقدية ولكن ذلك قد لا يتم في الواقع، إذ أن سعر الصرف مثبت من طرف البنك المركزي.¹

¹ منير إبراهيم هندي: مرجع سابق، ص 308.

² أسامة بشير الدباغ، أثير عبد الجبار الجومرد: مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المناهج عمان، 2002، ص 512.

³ شوقي طارق: أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 09.

يعتبر نظام سعر الصرف الثابت من أفضل الأنظمة لأنه يتمثل في الربط أو التثبيت في قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية التي تتميز بالقوة و الاستقرار.²

من أبرز مزايا سعر الصرف الثابت ما يلي:

- حماية منشآت الأعمال من مخاطر التقلب المستمر في سعر الصرف مما يبسر عليها التخطيط لتدفقاتها النقدية.
- مساهمته في الحد من تقلب الدخل، حيث أن الدول الأوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت نظام سعر الصرف الثابت مقابل الذهب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1971 لأنها تعرضت لعجز شديد في الميزان التجاري بسبب ارتفاع معدلات التضخم وما ترتب عليه من ارتفاع في أسعار الفائدة. أما أبرز عيوبه فهي:
- الفقرات السعرية فبدلاً من تعديل سعر الصرف مع كل خلل في العرض والطلب على العملة الأجنبية، يبقى البنك المركزي على الخلل ويدافع عن العجز بضخ المزيد من العملات الأجنبية أي بشراء المزيد من العملة المحلية مقابل تلك العملات.
- يتسبب في نزيف رصيد الدولة من العملات مما يعرضها لمخاطر عدم القدرة على توفير رصيد كافي منها لاستيراد سلع أساسية.³

2 - نظام الصرف العائم أو الحر Freely Floating Exchange or Rate :Regime

¹ بلقاسم العباس: سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 18.

² زين قدور علي: دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر (2012-2013) ص 31.

³ منير إبراهيم هندي: مرجع سابق، ص 308-309.

طبقا لنظام سعر الصرف العائم فإن السلطات الحكومية لا تتدخل لشراء أو بيع عملاتها في سوق الصرف الأجنبي وإنما تسمح لقيمة عملتها بالتغيير حسب التقلبات في العرض والطلب على العملة.¹

في ظل حرية سعر الصرف إذا أرادت الحكومة أن تتوسع في عرض النقود فلن يكون لسياستها تلك أي أثر يذكر على المدى البعيد.²

يعتقد البعض أن من شأن سعر الصرف العائم أو المرن والقائم على حرية التعامل بالعملات الأجنبية، من شأنه أن يساعد وبشكل تلقائي على تحقيق التوازن بين المقبوضات و المدفوعات الدولية وأن يزيل العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.³

في ظل هذا النظام توقفت الدول عن قابلية النقود للصرف بالذهب و لا تصبح أوراق النقد قابلة للصرف بأي شيء وبالتالي فإن العملة المتداولة لا تكون مرتبطة ارتباط مباشر أو غير مباشر بالذهب، وفي ظل قاعدة العملة الورقية الإلزامية فإن تحديد سعر العملة مقوم بعملة أجنبية يتم على أساس العرض والطلب دون تدخل السلطات العامة كما أنه يتميز بالتقلبات واسعة النطاق في أسعار الصرف.⁴

سعر الصرف العائم أي الذي يشتمل على مجموعة عملات، وفي ظل هذا النظام يكون سعر صرف عملة ما في مواجهة باقي العملات التي تشتمل عليها المجموعة.

مما يأخذ على هذا النظام أن دولة ما قد تقدم على تخفيض سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى التي تشتمل عليها المجموعة، ومن الأمثلة على ذلك الليرة الإيطالية، والفرنك الفرنسي اللذان تعرضا لتخفيض في سعر صرفهما مقابل أسعار الصرف لمجموعة الدول المكونة للإتحاد.⁵

¹ محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 142.

² أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، بدون تاريخ، ص 366.

³ أسامة بشير الدباغ، أثر عبد الجبار الجومرد، مرجع سابق، ص 503.

⁴ بربري محمد أمين: الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية _____ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، (2010-2011)، ص 69.

⁵ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 310.

جوهر سعر الصرف العائم هو أن سعر الصرف يتعدل كاستجابة إلى التغيرات في العرض والطلب بالنسبة لعملة معينة.¹

3 - نظام سعر الصرفالمدار العائم Managed Float Exchange Rate Regime:

لقد طرأت تغيرات عديدة على أسعار صرف العملات بعد الحرب العالمية الثانية وفي السبعينيات من القرن العشرين التي كانت خاضعة لرقابة وتدخّل دول النظام القائم في الوقت الحاضر بمثابة نظام سعر الصرف الحر من ناحية أنه يسمح لأسعار الصرف بالتقلب على أساس يومي وليس هناك وجود لحدود رسمية ومع ذلك يماثل هذا النظام أيضا النظام الثابت من ناحية أن الحكومات تستطيع أحيانا أن تقوم بالتدخل لكي تمنع عملاتها من الحركة كثيرا باتجاه معين وهذا النوع من النظم يعرف باسم النظام الحر المدار أو نظام التقويم غير النظيف، لذلّجأت أغلب الأقطار الصناعية المهمة إلى تقويم عملاتها عام 1973، وما بعده حيث أصبح التقويم أمرا مشروعاً في النظام النقدي الدولي، والتقويم السائد في الوقت الحالي هو من نوع التقويم المدار إذ تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على مدى تقلبات أسعار صرف عملاتها الوطنية وذلك من خلال وسائل عديدة للجوء إلى التوسع أو الانكماش النقدي أو التدخل في تحديد أسعار الفائدة لضبط حركات رأس المال.² أو يكون سعر صرف العملة المحلية مع علاقة بعملة أخرى، في الوقت الذي يكون فيه سعر صرف العملة الأخرى عائم أو متغير مقابل باقي العملات، مثال: سعر صرف الريال السعودي المربوط بالدولار أو بسلة من العملات.³ في ظل هذا النظام تظهر آلية الصرف وتتنوع الأساليب التي من خلالها يمكن للتغيرات في عرض النقود أن تنتقل إلى سعر الصرف.⁴

جدول رقم: 02 أنظمة الصرف في الدول العربية عام 2000.

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق ص 144.

² نفس المرجع، ص 144 ، 145.

³ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 310.

⁴ محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود و المصارف، ط1، دار النهضة العربية ، لبنان، 2002، ص 256.

| الدول | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | جيبوتي | السعودية | العراق | عمان | قطر | الكويت | لبنان | ليبيا | مصر | المغرب |
|--|--------|----------|---------|------|---------|--------|----------|--------|------|-----|--------|-------|-------|-----|--------|
| 1- ربط سعر الصرف * بالدولار الأمريكي | X | | | | | X | | X | X | | | | | | |
| * بسلة حقوق السحب الخاصة | | X | X | | | | X | | | X | | | X | | |
| * بسلة خاصة من العملات | | | | | | | | | | | X | | | X | |
| 2- تقويم سعر الصرف * تقويم مدار (موجه) * تقويم حر | | | | X | X | | | | | | | X | | X | |
| 3- هيكل سعر الصرف | | | | | | | | | | | | | | | |
| * موحد بالنسبة للواردات و الصادرات | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | | X | X |
| * موحد بالنسبة للمعاملات غير المنظورة و الرأس مالية | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | | X | X |
| * سوق صرف النقد الأجنبي | X | X | X | X | X | X | X | | X | X | X | X | | X | X |
| * نظام عرض أسعار صرف آجلة | X | X | X | X | X | X | X | | X | X | X | X | | X | X |
| * قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي | | | | | | | | | | | | | | | |
| * المادة الثامنة (تحرير ميزان المدفوعات على العملات و التحويلات الجارية | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | نعم | نعم | لا | لا | نعم |
| * المادة 14(استمرار تطبيق القيود على المدفوعات الجارية | لا | لا | لا | لا | لا | لا | لا | نعم | لا | لا | لا | لا | نعم | نعم | لا |

المصدر: عبد المجيد فدري، مرجع سابق، ص 117.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

سيتم خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، من خلال الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول وبإعطاء نظرية تعادل القوة الشرائية أكبر من الدراسة لأنها تعتبر أهم نظرية استطاعت أن تلقى القبول لدى الاقتصاديين .

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه الظاهرة إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتتطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة للأسعار المحلية والأسعار الخارجية. وحسب هذه النظرية فإن سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية لمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.² تلكهي نظرية تعادل القوة الشرائية ومعناها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية، وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين بحيث يؤدي إلى تعادل قوتي الشراء لكل عملة، قوتها الشرائية في الداخل وقوتها الشرائية في الخارج.³

تعادل القوة الشرائية عبارة عن نظرية تقي بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتها الشرائية متساوية في كلا الدولتين، وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلسلة من السلع والخدمات في الدولتين.⁴

من هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت الدولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار

¹ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 118.

² عبد المجيد قدي: العقد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 167.

³ عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 236.

⁴ عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 53.

منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة وعليه فإن:

لقد تبين اختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير.¹

تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما:

أ - **الصيغة المطلقة:** تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف التعادل لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:²

$$\text{سعر الصرف} = \text{مستوى الأسعار المحلية} / \text{مستوى الأسعار}$$

ب - **الصيغة النسبية:** يشير تعادل القوة الشرائية النسبي إلى معدلات التغيير في مستويات الأسعار (معدلات التضخم) وتفيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين، وعلى سبيل المثال: إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1 % ونسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية 3 %، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستخفض بنسبة 2 % سنويا مقابل الدولار الكندي.

وهذا الطرح صحيح من الناحية العلمية وخاصة عندما يكون الفرق في نسب التضخم كبير.¹

¹ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 118 - 119.

² عبد المجيد قدي: البيد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 167.

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات من عدة نواحي أهمها:

- 1 صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية.
 - 2 صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية.
 - 3 إهمال هذه النظرية لعوامل أخرى تؤثر على تحديد سعر الصرف مثل: أسعار الفائدة المطبقة في مختلف الدول والتي تؤثر على حركة رؤوس الأموال ومستويات الدخل.
 - 4 إهمال كلي لأثر الرقابة على الصرف والتعريف الجمركية والمديونية الخارجية والإعتماد على التحليل لتقلبات الميزان التجاري فقط.²
 - 5 تفترض النظرية وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف ، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة.
 - 6 تعتمد النظرية على فكرة القوة الشرائية للنقود، و هي فكرة من الصعب تحديدها، و الواقع أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية أمر نسبي.³
- و يتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على:

- 1 سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.
- 2 سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.⁴

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تتخضع قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكثر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح.⁵ إذ أن الرفع من

¹ عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص ص 54-55.

² عبد المجيد قدي، البيد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 168.

³ عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب، مرجع سابق، ص ص 236-237.

⁴ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 120.

⁵ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 104.

سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، فيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم.¹

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+iD)$ حيث iD معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية سعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة iE وإعادة بيعها ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$\text{..... (1)}$$

حيث أن: CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT : سعر الصرف الآجل.

iE : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

iD : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعدلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\text{..... (2)}$$

و بطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\text{..... (3)}$$

¹ عبد المجيد قدي: البيد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 171.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة: (حالة ميزان المدفوعات)

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.¹

ويستند البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات الذي مكن ألمانيا من عدم اللجوء إلى الواردات، إلا أن هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.² كما يرى البعض أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجب فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سالبا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية أي انخفاض سعر صرفها.³

المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

1 -النظرية الكمية: تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير سعر الصرف، ذلك أن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، ونظرا للتأثير

¹ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص 121- 123.

² عبد المجيد قدي: البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 169.

³ فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص 228.

المباشر في كمية النقود على سعر صرف العملة، وجب العمل على إزالة الفجوات التضخمية أو اتخاذ نماذج من شأنه تحديد سعر صرف حالي.¹

2 -النظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي

والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن حجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي، الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، وتتخلص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية على العملة المحلية.²

3 نموذج ماندل - فلمنج: يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود

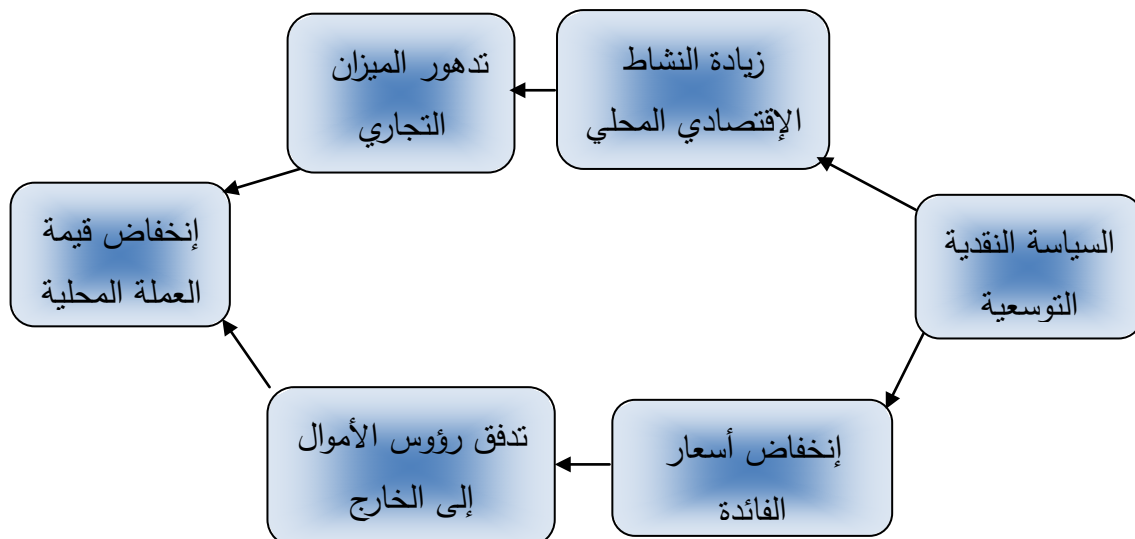
هذا النموذج إلى سنة 1963م بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962م وروبرت ماندل 1963م. حيث ركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحياناً كنظرية لتحديد سعر الصرف، كما يؤدي الاعتماد على السياسة النقدية التوسعية زيادة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، و من ثم التدهور في ميزان التجاري، يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة معينة لسيولة الدولة في رأس مالها.³ وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم 02: تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل فلمنج

¹ عبد المجيد قدي: العهد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص ص 169 - 170.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 229.

³ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 124 .



المصدر: عبد المجيد قدرى: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 127.

خلاصة الفصل:

تعتبر ظاهرة سعر الصرف إحدى أهم المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي، حيث تتسم تداعياته بمكانة هامة تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة وتعتبر مسألة اختبار نظام الصرف المناسب من أصعب القرارات التي تواجه الدولة لأن هذا الاختبار يتوقف على عدة اعتبارات أهمها البيئة الاقتصادية ومدى إستقراريتها، كما تحتل أسواق الصرف أهمية بالغة إذ تمكن في تسوية الحسابات الدولية المرتبطة بالمبادلات التجارية من السلع والخدمات إضافة إلى التمويلات الرأسمالية بمختلف صورها.

وأمام هذه المعطيات لم تتفق الجهود الفكرية على وضع تفسير علمي لتفسير سلوك واتجاهات أسعار الصرف بكل دقة، كما أن نظرية تعادل القوة الشرائية لكاسل أثبتت جدواها في الأمد الطويل فقط وأنها تستند على أسعار بعض السلع حيث لم يتم التفريق بين السلع أهى سلع محلية أم سلع خارجية.

الفصل الثاني: مخاطر سعر الصرف.

تمهيد.

المبحث الأول: المخاطر.

المطلب الأول: ماهية الخطر.

المطلب الثاني: ماهية المخاطر.

المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر.

المطلب الرابع: سياسات التعامل مع المخاطر.

المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية خطر سعر الصرف.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف.

المطلب الثالث: تقنيات التغطية الداخلية ضد مخاطر سعر الصرف.

المطلب الرابع: تقنيات التغطية الخارجية ضد مخاطر سعر الصرف.

تمهيد:

لم تعد المخاطر قيذا على الأعمال بل أصبحت من مصادر الميزة التنافسية لذا تزداد أهمية المخاطر كلما اقترب الاقتصاد من حالة العولمة إضافة إلى جعل المخاطر جزءا من بيئة الأعمال بصورة عامة، و أن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد اكبر المؤسسات بالفشل و هذا التهديد يتمثل في استمرارية المؤسسة و استقرارها المالي، إضافة إلى تهديد سمعتها، كما تمثل تقلبات أسعار الصرف خطر و تهديد على المؤسسة ذات العلاقات الخارجية في إطار القيام بنشاطاتها التجارية خارج الوطن، إذ أن خطر سعر الصرف يصاحب و باستمرار بعض العمليات التي تقوم بها المؤسسة لان بالنسبة لعمليات الاستيراد و التصدير تتضمن عادة اجل التسديد أو الدفع لان خلال هذا الفارق الزمني بين تاريخ العقد و تاريخ الاستحقاق تؤثر تغيرات سعر الصرف على عملة التسديد مما جعل المؤسسة تستخدم تقنيات داخل المؤسسة للحد من خطر سعر الصرف أما في حالة عجز هذه التقنيات في تغطية سعر الصرف فإنها تلجأ إلى تقنيات و وسائل خارج المؤسسة و تعتمد عليها من خلال قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: يعالج المخاطر.

المبحث الثاني: يعالج مخاطر سعر الصرف.

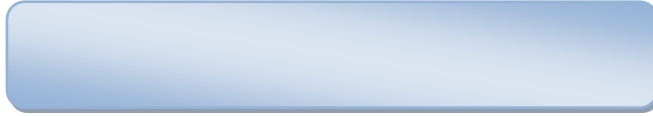
الفصل الثاني: مخاطر سعر الصرف

المبحث الأول: المخاطر

المطلب الأول: ماهية الخطر

1- تعريف الخطر: يمكن الإشارة إلى أن الخطر قد أدركه الإنسان، منذ أقدم العصور و بأبسط صورة عندما احتاج إلى الأمان في العيش لتفادي خطر الافتراض من قبل الحيوانات الشرسة. و لتوالي السنين و الأزمان يصبح الخطر هو الهاجس الكبير الذي يحيط بالإنسان في مختلف مفاصل حياته الذاتية أو الناجمة عن معاملته مع الآخرين¹.
و عليه يمكن تعريف الخطر كما يلي:

التعريف(1): الخطر هو الخسارة المادية المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين² أو هو الخسارة المادية الاحتمالية نتيجة وقوع حادث معين.
التعريف(2): يعرف الخطر على أساس أنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، و إذا كان هذا التعريف يضيف لحالة عدم التأكد وجود خسارة إلا انه لم يحدد نوعيتها، فإذا أعطينا الرمز **ح(س)** للقيمة الاحتمالية لوقوع الحادث فإن:



و هذا يعني أن شرط تعريف الخطر أن يكون الحادث احتمالي يقل عن الواحد و يزيد عن الصفر³.

التعريف(3): الخطر ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين¹.

¹ ثامر ياسر البكري: إدارة المستشفيات، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ص 213.

² أسامة عزمي سلام، شقيري موسى: إدارة الخطر و التأمين، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 22.

³ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر و التأمين، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 10، 33.

التعريف(4): الخطر هو مدى تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة لزيادة العبء المالي على المؤسسة و لكثرة الجهات التي لها حق الأولوية على حقوق الملاك².

2- أركان الخطر: في ضوء مجموعة التعاريف السابقة للخطر، يمكن أن نستخلص العناصر المميزة أو الأركان التي تساعدنا في تحليل الخطر.

أ - عدم التأكد: و هو شعور أو إحساس يتولد لدى الشخص نتيجة موقف معين أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين و تقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة.

ب | أن يكون نتيجة حادث مفاجئ: بمعنى أن يكون تحقق الخطر نتيجة حادث عرضي **(لا إرادي)**، بمعنى انه يجب أن لا يكون متعمد من صاحب الذي تعرض للخطر.

ج | الاحتمالية: بمعنى أن ينصب احتمال تحقق الخطر في المستقبل و بحيث يكون محتمل الحدوث فلا يكون مؤكد الحدوث و لا يكون مستحيل الحدوث أي أن احتمالية الخطر تقع بين الصفر و الواحد³.

ح | الخسارة: بمعنى النتيجة النهائية غير المرجوة للخطر، و هي تعني فقدان أو نقصان لقيمة غير متوقعة أو على الأقل غير متنبأ بها من جراء ذلك الفعل⁴.

الخسارة: هي النقص في قيمة الممتلكات أو فناؤها، أو النقص في قيمة دخل الأفراد أو زواله، و الذي ينتج عن تحقيق حادث معين للأشخاص و ممتلكاتهم⁵.

و تنقسم الخسارة إلى:

● **خسارة كلية:** إذا ترتب على تحقق الخطر هلاك كلي أو فناء كامل للشيء المعرض للخطر أو زوال الدخل كلياً.

¹ سلامة عبد الله: الخطر و التامين، ط4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 06.

² زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود: التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 96.

³ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو: إدارة الخطر و التامين، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 31.

⁴ ثامر ياسر البكري: مرجع سابق، ص 214.

⁵ شريف محمد العمري، محمد عطا: الأصول العلمية و العملية للخطر و التامين، ط1، جامعة الملك سعود، 2012، ص 20.

● **خسارة جزئية:** إذا ترتب على تحقق الخطر نقص في قيمة الشيء المعرض للخطر أو انخفاض الدخل.

● **خسارة مباشرة:** هي الخسارة التي تكون حتمية و طبيعية لتحقق الخطر مثل تلف الأشياء بفعل الحريق.

● **خسارة غير مباشرة:** هي الخسارة التي تترتب على حدوث الخطر مثل خسائر فقدان الأرباح الناتجة عن التوقف عن الإنتاج¹.

3- مصدر الخطر (مسببات الخطر، العوامل المساعدة للخطر):

و تنقسم إلى نوعين هما:

أ - **مسببات الخطر الموضوعية:** و هي خصائص الشيء المعرض للخطر و التي تزيد من احتمال وقوع الخطر، و هي تلك المسببات الإضافية التي تزيد من درجة الخطر فهي ترتبط بالخواص الطبيعية أو الفسيولوجية للشيء المعرض للخطر حيث تتميز بسهولة التعرف عليها و تحديدها مثل بناء منزل من الخشب بجوار ورشة لحام كهربائي، أو قيادة سيارة بها عيوب فنية أو إطاراتها تالفة².

ب | **مسببات الخطر الشخصية:** و يقصد بها مجموعة المسببات التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها أو تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور، و يمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصية و هما:

ب-1: **مسببات الخطر الشخصية الإرادية:** و هي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة بفعل إرادي متعمد، و المقصود منه أحداث الضرر. مثل الانتحار حيث يعتبر من المسببات العمدية التي تزيد من درجة خطورة الوفاة أيضا إشعال الحريق لتغطية الاختلاسات قيادة السيارة بسرعة تزيد عن الحدود القوي تزيد من حوادث التصادم.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص (34، 36، 37).

ب-2: مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية: و يقصد بها مجموعة العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي و بدون قصد إلى زيادة تحقق الخطر، مثل تخزين المواد الكيماوية سريعة الاشتعال و التفاعل في أماكن غير مناسبة داخل المخازن، عدم ربط حزام الأمان يزيد من حالات الوفاة الناتجة عن التصادم أو قيادة السيارة لشخص يعاني دائما من نوبات السكر أو الضغط¹.

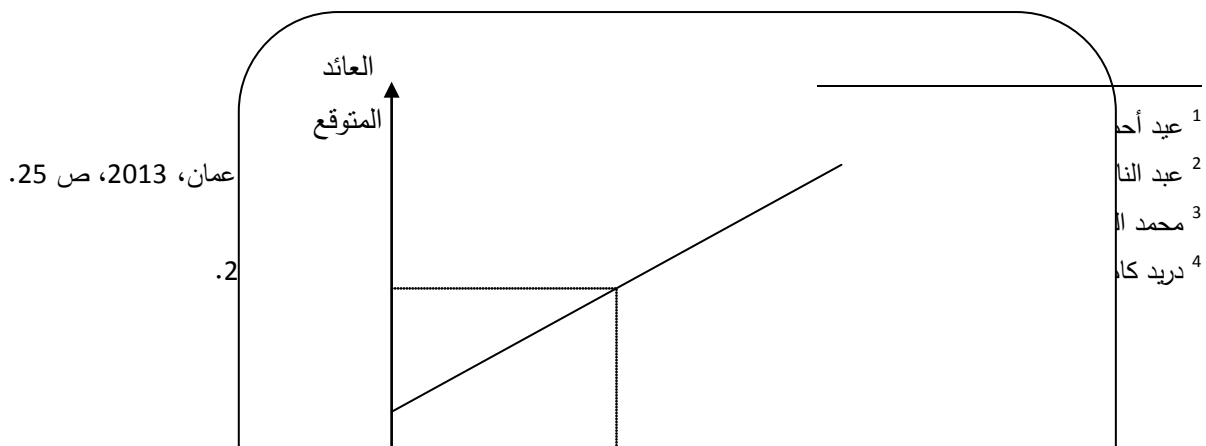
المطلب الثاني: المخاطر

1- تعريف المخاطر: لا يكاد مفهوم المخاطر يحتاج إلى تعريف لأنه مفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية، فهي تشير إلى الوضع الذي نواجه فيه احتمالين كلاهما قابل للوقوع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة و احتمال أن يكون المآل أمر غير محبب في النفس².

هناك اتفاق عان على أن المحدد الرئيسي للعائد المطلوب من أصل ما يتمثل في درجة المخاطرة لهذا الأصل لذا قد تم تعريف المخاطرة بشكل عام على أنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية إلا أن المخاطرة لها معاني كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق³. و المخاطرة أيضا هي الفشل في تحقيق العائد و تقاس بدرجة التقلبات في القيمة السوقية⁴.

و الشكل التالي يبين علاقة العائد بالمخاطر.

شكل رقم 03 علاقة العائد بالمخاطر



المصدر: نور الدين خبابة، الإدارة المالية، ص 28.

حيث:

R_F : معدل عائد خالي من المخاطرة.

R_X : معدل عائد به مخاطرة¹.

المخاطر: RISKS: هي درجة عدم التأكد أو احتمالية حدوث أحداث غير مرغوبة². كما أن المخاطر مصطلح مرتبط بالخطر فهو يعبر عن ذلك المقياس لدرجة الخطورة و الذي تحكمه مجموعة من البديهييات التي يمكن حصرها في:

● لا توجد أنشطة بدون مخاطر.

● المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار.

المخاطر: تعرف المخاطر أيضا بأنها احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها³. المخاطر لفظة مشتقة من الخطر و معناها الإشراف على هلاكه⁴.

¹ نور الدين خبابة: الإدارة المالية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، السعودية، 1997، ص 28.

² محمد قاسم خصاونة: أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، 2010، ص 100.

³ Abd elkarim ahmed kamdoz: risk management in islamic financial industay financial engineering approach, 2012,p,13. Binary university, strategy of risk management in islamic cooperative insurance,2012,p 58.

⁴ Binary university, strategy of risk management in islamic cooperative insurance,2012,p 58.

2- علاقة المخاطر ببعض المفاهيم و المصطلحات التي تقترب منها:

أ - **عدم التأكد:** حدث أو عامل لا يمكن تحديده بدقة و لكن له احتمال حدوث، و لا يمكن توقع نتيجته بدقة بسبب ندرة المعلومات حول ما سيحدث في المستقبل و مدى التأثير و مداه¹. فللمخاطر علاقة بمفهوم عدم التأكد (**عدم اليقين**) ذلك أن المخاطر هي احتمال وقوع أمر غير متيقن الحدوث، أما الأمور فلا يكتنفها الخطر و وجود الخطر يولد عدم اليقين، فالتعرض للخسارة في التجارة مخاطرة و لكن إذا وقعت فإنها لم تعد عندئذ مخاطرة بل صارت أمرا يقينيا.

ب | **المقامرة:** يستعمل مفهوم المقامرة (**GAMBLING**) للتمييز بينها و بين المخاطرة، فالمقامرة عبارة عن مراهنة على دخل غير مؤكد، تتوفر لشخص رغبة كبيرة جدا في تحمل درجة عالية جدا من عدم التأكد من النتائج سعيا وراء الربح، فانه يتحول عندئذ غالى مقامر **gambler**، فالمقامر يبني معاملته (**رهانه**) في سباق خيل مثلا أو في شراء ورقة يانصيب على ضربة حظ، لا على تنبؤات محسوبة².

ت | **المجازفة:** هي حالة قد تختلف أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما و من الممكن أن يكون شيء ما خطرا و مجازفة معا مثلا: المرضى خطر يسبب خسارة اقتصادية، و لكنه أيضا مجازفة تزيد من فرصة حدوث خسارة³.

3- طرق قياس المخاطر: فيما يلي عرض مختصر لكل من:

3-أ/ **المدى:** يعد المدى ابسط مقياس كمي لقياس التشتت حيث يمثل الفرق بين القيمة الكبرى و القيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، و كلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين

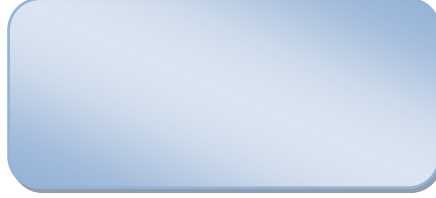
¹ منى حمادة و آخرون: إدارة مخاطر مرحلة التشييد لمشاريع النشيد في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 28، العدد 1، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، ص 132.

² عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص 29، 34.

³ طارق عبد العالي حماد: إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات و بنوك) بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 22.

كلما كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي الأمر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها المشروع¹.

3-ب/ العائد المتوقع: (القيمة المتوقعة) هو المعدل الموزون للتدفقات النقدية حيث يقصد بالموزون اخذ احتمالات الحدوث بالاعتبار وفق المعادلة التالية:



حيث:

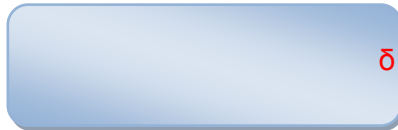
$E(r_i)$: معدل عائد المتوقع.

P_i : احتمالية حدوث التدفق.

r_i : التدفق النقدي (العائد) في الزمن ن.

n : عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية.

3-ج/ الانحراف المعياري: إن المقياس التقليدي للمخاطر هو الانحراف المعياري حيث هذه القيمة المتوقعة هي التي تحدد اتساع أو ضيق منحنى التوزيع الاحتمالي و التي يمكن قياسها باستخدام مفهوم الانحراف المعياري، و على هذا الأساس فكلما قلت قيمة الانحراف المعياري كان ذلك معناه انخفاض درجة خطورة المشروع و العكس صحيح، و الذي هو الجذر التربيعي للتباين² و يحسب كما يلي:



حيث:

δ : الانحراف المعياري.

R_n : التدفق النقدي (العائد) في الزمن n .

¹ شقيري نوري موسى و آخرون: إدارة المخاطر، طح، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 60.

² اسعد حميد العلي: الإدارة المالية، الأسس العلمية و التطبيقية، ط، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 208-209.

\bar{R} : الوسط الحسابي للتدفقات النقدية (العوائد).

n : عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية.

3-د/ معامل الاختلاف: (cv): يمكن أن تظهر بعض المشكلات عند استخدام الانحراف المعياري كمقياس للخطر¹. إلا أن معامل الاختلاف و هو عبارة عن مقياس مالي يقيس حجم المخاطرة التي تتحملها كل وحدة واحدة من العائد المتوقع الذي يستخدم في حالة عدم القيم المتوقعة للعوائد البديلة إضافة إلى انه يستخدم في تقييم الخطر في المشروعات الفردية. و هو يحسب كما يلي:



حيث:

CV : معامل الاختلاف.

δ : الانحراف المعياري للتدفقات النقدية.

$E(R_n)$: الوسط الحسابي للتدفقات النقدية (العوائد)².

3-هـ/ معامل الارتباط: هو مقياس إحصائي للعلاقة بين مجموعتين من البيانات، بحيث عندما تكون قيم المجموعتين مختلفتين من الاستثمارات مثلا و تتحركان بنفس الاتجاه صعودا أو نزولا فيقال أن هاتين المجموعتين مرتبطتين إيجابيا، أما إذا تحركت باتجاهين متعاكسين فيقال أنهما متعاكستين و مرتبطتين ارتباطا سلبيا³.

المطلب الثالث: تصنيف المخاطر (أقسام)

إن المتتبع لموضوع المخاطر التي يمكن أن تواجه النشاط الاقتصادي يجد أن الباحثين قد قسموا هذه المخاطر إلى عدة اعتبارات تختلف عن بعضها البعض باختلاف الزاوية التي

¹ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى: الإدارة المالية، التحليل المالي للمشروعات الأعمال، بدون طبعة، المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 204-207.

² اسعد حميد العلي: مرجع سابق، ص 216.

³ اسعد حميد العلي: نفس المرجع، ص 232.

ينظر منها، فقد يتسع تقسيم و يضيق آخر كما تتداخل هذه التقسيمات فيما بينها في بعض أنواع المخاطر، و من أهم هذه التقسيمات نذكر: ¹.

1- تصنيف المخاطر حسب مسبباتها: و تنقسم إلى مخاطر عامة (منتظمة) و مخاطر خاصة (غير منتظمة).

أ- المخاطر العامة: و هي الأخطار التي تصيب قطاع كبير من المجتمع و تنشأ عنها خسائر في صورة كارثة و يترتب على تحققها خسائر مادية تلحق بمجموعة كبيرة من الأفراد و هي أخطار غير شخصية بالنظر لمسبباتها أو النتائج المترتبة على تحققها، و هي المخاطر التي يكون منشؤها بفعل القوة مثل التغيرات غير المنتظمة المتوقعة مثل الفيضانات، الزلازل، البراكين أو تكون المخاطر ذات صيغة سياسية اجتماعية مثل: الثورات، الاضطرابات، العنف، أعمال الشغب داخل المؤسسة، ² لذا يقبرها المحللون مخاطر عملية أو عامة لكونها تتعلق بالنظام العام. ³

ب- المخاطر الخاصة: و هي المخاطر التي تصيب قطاع محدود من المجتمع، لذلك فإن الخسائر الناتجة عن تحققها يمكن تقديرها كمياً، و يمكن بها، مثل أخطار الحريق، ⁴ المخاطر الخاصة أو يطلق عليها أيضاً المخاطر اللانظامية، أو المخاطر التي يمكن تجنبها و المخاطر القابلة للتنويع، و هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة و هذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق، أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفر. ⁵

و لتقريب المعنى أكثر و توضيح الصورة في الأذهان عن المخاطر العامة و الخاصة نورد هذا المثال و الذي يفترض أن سعر سهم مؤسسة الفنادق مثلاً يعتمد على حركة

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص 60.

² عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 39.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، المرجع نفسه، ص 60.

⁴ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 39.

⁵ الأخضر القليبي: حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية، أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف، ص 04.

السياحة المرتفعة للبلد، و كان من المتوقع في بداية السنة أن يدخل للبلد مليون سائح، فهذه المعلومات تنعكس في بداية السنة على سعر الأسهم و لا ينتظر السوق حتى تحقق التوقعات لتأثر الأسعار، بل إن الأسعار تتأثر بمجرد أن يتم التوقع أن يدخل البلد مليون سائح، بالتالي فبيع أسهم المؤسسات التي تتأثر بحركة السياحة ترتفع على قدر التوقع، لكن في هذا المثال ذكرنا أن سعر أسهم المؤسسة معينة للفنادق يمكن أن يتأثر بعدد السياح المتوقع دخولهم للبلد، فهل ذلك فقط هو العامل الوحيد الذي يؤثر على سعر السهم سواء على مؤسسة الفنادق أو أي مؤسسة أخرى.¹

من التحليل السابق يمكن أن نضع معادلة للمخاطر الكلية

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر العامة} + \text{المخاطر الخاصة.}^2$$

2 - تصنيف المخاطر حسب نتائج تحققها: و تنقسم إلى مخاطر مالية و غير تتضمن المخاطر المالية العلاقة بين المؤسسة أو فرد و أصل أو توقع دخل قد يفقد أو يتلف و بذلك فالمخاطر المالية تتضمن 03 عناصر هي: الفرد أو المؤسسة المعرضة للخسارة، الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية و خطر يمكن أن يسبب الخسارة. العنصر الأول في المخاطرة المالية هو أن شخصا ما سوف يتأثر بحدوث حدث ما أما العنصران الثاني و الثالث في الخسارة المالية فهما الشيء ذو القيمة و الخطر الذي يمكن أن يسبب فقدان أو خسارة الشيء ذي القيمة، فالفرد لا يملك شيئا ذا قيمة لا يواجهه أي مخاطرة مالية.³

3 تصنيف المخاطر حسب الشيء الواقع عليه: و تقسم إلى:

أ - **مخاطر شخصية:** و هي المخاطر التي تصيب الإنسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة، أو هي تلك الأخطار التي تنتج عن تحققها خسارة مالية يقع أثرها على

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص 62.

² عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص 63.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص (24- 25).

الأشخاص أنفسهم مثل الوفاة المبكر، المرض، البطالة، و هذه الأخطار يترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع الدخل أو نقصانه.¹

با - **مخاطر الممتلكات:** و هي المخاطر التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث فإنها تؤثر في ممتلكات الشخص سواء كانت في صورتها الثانية و المنقولة بمعنى أنها المخاطر التي تصيب ممتلكات الأفراد بصفة مباشرة و تؤدي إلى هلاكها أو تلفها كالحريق السرقة، الزلازل، الغرق، الاختلاس.²

تا - **أخطار المسؤولية المدنية:** إن الخطر الأساسي في مخاطرة المسؤولية يتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال و اللامبالاة و في ظل النظام القانوني، من يتسبب في إحداث إصابة للغير بسبب الإهمال، يمكن أن يعتبر مسئولاً عن الضرر الحادث، لذلك فإن مخاطر المسؤولية تنطوي على إمكانية خسارة الأصول الحالية أو الدخل المستقبلي نتيجة للأضرار المقدرة.

ثا - **مخاطر ناشئة عن فشل الآخرين:** عندما يوافق شخص آخر على أداء خدمة لك، فإنه يرتبط بالتزام تأمل أنت أن يؤديه، أما عندما يخفق ذلك الشخص في الوفاء بالتزامه تجاهك، فإنه يؤدي ذلك إلى تكبدك خسارة مالية، مثل فشل المقاول في استكمال مشروع إنشائي في الموعد المحدد.³

4 تصنيف المخاطر حسب الطبيعة: و تقسم إلى مخاطر الإستاتيكية و الديناميكية.

أ - **المخاطر الإستاتيكية:** و تتضمن الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغييرات في الاقتصاد فإذا أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين و الناتج و الدخل، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية و تنشأ هذه الخسائر بخلاف التغييرات في الاقتصاد مثل أخطار الطبيعة و عدم نزاهة الأفراد الآخرين.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 42.

² عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص (42 - 43).

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص (29 - 30).

ب) -المخاطر الديناميكية: و هي المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد و تنشأ من مجموعتين من العوامل الأولى عبارة عن عوامل في البيئة الخارجية كالمنافسون، المستهلكون، و التغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، أما الثانية فهي التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة كقرارات الإدارة داخل المؤسسة.¹

المطلب الرابع: سياسات التعامل مع المخاطر

من الضروري أن يحتاط الفرد أو المؤسسة بالعمل على مواجهة الخسائر المادية المحتملة (المخاطر) التي تنشأ عن وقوع مصادر المخاطر المختلفة و ذلك للتحكم فيها و ذلك يمنع حدوثها أو بالحد من آثارها إن هي حدث سواء تم ذلك لصالح الفرد أو المؤسسة أو المجتمع ككل.²

1 الاحتفاظ بالخطر: مجرد أن يتم تشخيص و تخفيض بالقدرات المستطاعة فإن القرار التالي الواجب أخذه هو م يجب فعله و مع ذلك فإن هذا لا يعتني أن قرارات الاحتفاظ بالمخاطر تتخذ طواعية من قبل المسيرين، ففي بعض الحالات يكون الاحتفاظ أمر يقم بغير طواعية منهم، فمثلا هناك طاقات محدودة لمواجهة أشكال معينة من المخاطر فيتترك المسيرون لوحدهم موضوع معالجة هذه المخاطر.³

تتميز هذه السياسة بما يلي:

- تتبع في حالة ما إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم بالإضافة توافر القدرة على تحملها.
- تعتبر سياسة انطوائية لأنها لا تقر باشتراك شخص آخر بخلاف صاحب الخطر في تحمله.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 25.

² إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: مبادئ التأمين، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 28.

³ خالد وهيب الراوي: إدارة المخاطر المالية ، ط1، دار المسيرة ، عمان، 2009، ص 20.

• لا تؤثر في الخطر أو عوامله المختلفة.

كما أنها تعتمد على طريقتين لإدارة الخطر هما:

أ - **الاحتفاظ بالخطر بدون تخطيط:** و تستخدم هذه الطريقة في حال ما إذا كانت

الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقق مسبب الخطر خسارة صغيرة، و غير مكررة، و تتميز بعدم إنفاق أي شكل من أشكال التكاليف أو بذل أي جهد في التخطيط أو المتابعة¹.

ب - **الاحتفاظ بالخطر مع وجود تخطيط:** تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت

الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقق مسبب الخطر متكررة و بشكل يمكن من حساب قيمتها مقدما و بدقة و تعتمد على تكوين احتياطي يعتبر بمثابة مخصص لهذه الخسارة المتوقعة و بحيث يراعى عند تحديد هذا المخصص كفايته لتغطية ما خصص له، إذن هذه الطريقة تعتمد على وجود تخطيط مسبق.

2 **تحويل المخاطر (نقل):** و هي وسائل تساعد على قبول الخطر من طرف آخر و عادة

ما تكون عن طريق العقود. حيث التامين هو مثال عن نقل الخطر². أو هي تحويل عبء الخطر من صاحبه إلى طرف آخر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما، و ينظم هذا

التحويل من الناحية القانونية عقد يحدد فيه التزامات و حقوق كل طرف و من صور تحويل الخطر القروض البحرية، فالقرض البحري كان يتضمن إقراض مبلغ من المال بضمان

السفينة أو الشحنة أو كليهما معا فلذل تمت الرحلة بسلام يسدد إلى المقرض مبلغ من

القرض مضاف إليه فوائد بمعدل أعلى من معدل الفائدة السائد. أما إذا وقع حادث ترتب

عليه هلاك أو تلف الشيء الضامن للقرض ضاع على المقرض المبلغ و فوائده³. و

¹ علي أحمد شاعلي شاكر: إدارة الأخطار كأداة لتنمية عوامل الإنتاج مجلة المحادثة و الإدارة و التأمين، العدد 25، كلية

التجارة، جامعة القاهرة، 1974، ص 61.

² كاسر نصر المنصور: إدارة المخاطر و إستراتيجية التامين في ظل تكنولوجيا المعلومات، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي

الدولي السنوي، عملية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 16-17 أبريل 2007.

³ علي أحمد علي شاكر، مرجع سابق، ص 62.

بمقتضى هذه السياسة أو الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع تكلفة لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر إلا بملكية هذا الشيء¹.

3 - **تجنب المخاطر:** هي عملية أو محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، و مثال ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية، إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر و لكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد و الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه،² كما يرى البعض أن هذه السياسة من أهم طرق مجابهة الخطر فعالية، استناداً إلى أن إتباعها يؤدي في نظرهم إلى انعدام الخطر كلية، في حين يرى البعض أنها تمثل إحدى الطرق السلبية التي تؤدي بالفرد أو المؤسسة إلى الابتعاد عن اتخاذ القرارات التي ينتج عنها أخطار، و يرى البعض الآخر ضرورة إتباعها من مجموعة سياسات التعامل مع المخاطر باعتبارها مجرد قرار سلبي يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الذي يوجد نوعاً من الخطر³ و يتم تجنب الخطر من خلال ما يلي:

أ - **الوقاية و المنع:** و تقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كلياً إن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر، و ذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة لتقليل عبء الخطر فمثلاً:

- إقامة مانعات الصواعق فوق المباني العالية، تعتبر وسيلة للوقاية من الخطر
- إن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنظيم حركة المرور يمكن أن يقلل من خطر حوادث الطرق.
- إقامة السدود تقلل من خطر الفيضانات.
- تدريب العاملون و إتباع تعليمات الأمن الصناعي يقلل من خطر إصابات العمل.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 31.

² كاسر نصر المنصور، مرجع سابق، ص 07.

³ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 68.

و قدیما قالوا: "درهم وقایة خیر من قنطار علاج" فیمکن تقلیل خطر المرض عن طریق التطعیم.

ب| **التجزئة و التنويع:** و یقصد بها كأسلوب لمواجهة الخطر إن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل یضمن عدم تعرض جمیع الأجزاء فی وقت واحد لتتحقق مسبب الخطر و من الأمثلة العملية على هذه السیاسة ما یلی:

• قیام صاحب الشيء موضوع الخطر بتوزیع الشيء إلى عدة أماكن متباعدة جغرافیا و هو ما یطلق علیه التوزیع الجغرافی.

• قیام صاحب رأس المال بتوزیع استثماریه و توزیعها على عدة مجالات بدلا من استثمار كامل رأس المال فی مجال استثماري واحد.

• قیام أمين المخزون بتوزیعہ فی عدة مخازن.

و یشرط لتطبيق هذه السیاسة وجود:

أ. شروط فنیة و تتمثل فی إمكانية تجزئة الشيء المعرض للخطر.

ب. شروط مالیه و تتمثل فی وجود مقدرة مالیه تمكن صاحب الخطر من مواجهة أية خسارة فور حدوثها.¹

4 - **الوقایة و التحكم فی الخسارة:** و هي تستعمل إما بمفردها أو كطریقة مساعدة ضمن

أي طریق من طرق مواجهة الخطر السابق ذكرها و تقتضي بالعمل على تقلیل تكرار الحوادث المؤدیة للخسارة، أي منع الخسارة من جهة و تقلیل حدة الخسارة إذا وقع الحادث من جهة أخرى و هنا نمیز ما یلی:

4- **أ- منع الخسارة:** یهدف منع الخسارة إلى تقلیل احتمال الخسارة عن طریق تقلیل

تكرار الحوادث المؤدیة لتحقق الخسارة.

¹ شقیری نوري موسى و آخرون: إدارة المخاطر، ط1، دار المسیره للنشر و التوزیع، عمان، 2012، ص ص 27- 28.

4- **ب تقليل الخسارة:** يمكن للجهود الجادة لمنع الخسارة أن توتي ثمارها و تقلل من تكرار الخسارة و لهذا يبدو بوضوح الهدف الثاني لطرق الوقاية و المنع متمثلا في تقليل حدة الخسارة في حالة حدوثها، و من أمثلة هذه الطريقة ما يلي:

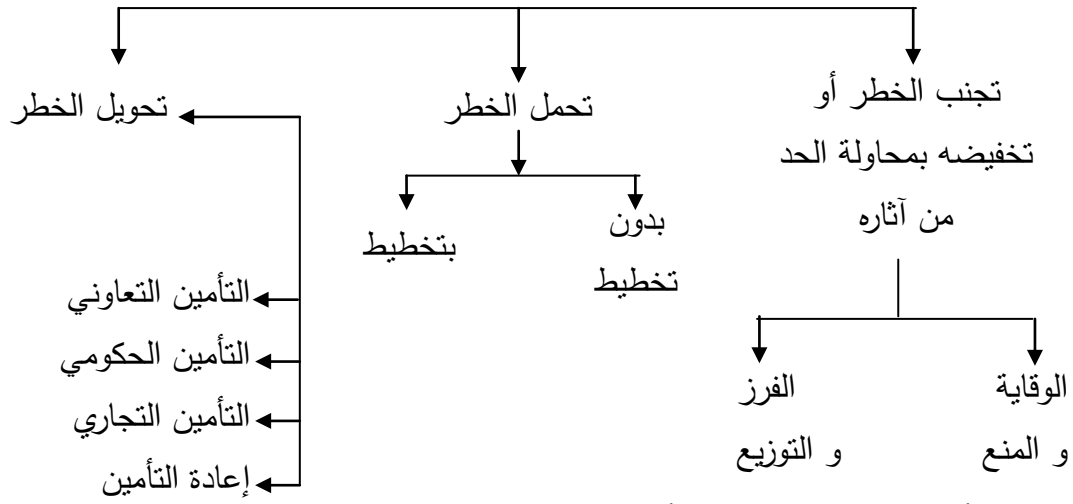
- إقامة الجسور القوية و الخزانات يؤدي إلى تخفيض خسائر الفيضانات.
- استعمال مواد مضادة للنييران عند إنشاء المباني مثل الأبواب و الحوائط المضادة للنييران.¹

-**اقتسام المخاطر:** يعد اقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر و عندما يتم اقتسام المخاطر يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة بحديث يتم اقتسام المخاطر بعدد من الطرق بواسطة الأفراد و المؤسسات، و من الأمثلة البارزة على إحدى الوسائل التي يتم عن طريقها اقتسام المخاطر: المؤسسة، ففي ظل هذا الشكل من المؤسسات يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص، و يجوز لعدد من المستثمرين أن يجمعوا رأس مالهم، بحيث يتحمل كل جزء منهم جزءا فقط من مخاطرة فشل المشروع، حيث يعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطر من خلال الاقتسام.²

¹ هارون نصر: التأمين في مواجهة الخطر، ط1، دار مجد للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص ص، 53 - 54.

² طارق عبد العال، مرجع سابق، ص ص ، 35 - 36.

شكل رقم (03) الطرق المختلفة لمواجهة الخطر



المصدر: أحمد عبد الله فمحاوي أباطة: لإدارة الأخطار و رياضيات المال و الاستثمار

ط1، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 26.

المبحث الثاني:

تتعرض المؤسسات عموماً لمخاطر مختلفة: خطر استراتيجي، تشغيلي، بيئي، و ضمن المخاطر التشغيلية المخاطر المالية التالية: خطر الاستغلال، خطر الزبون، خطر الإفلاس و التي تعتبر مخاطر مشتركة لجميع المؤسسات، و مخاطر أكثر خصوصية مثل خطر معدلات الفائدة، خطر سعر الصرف خطر السوق و سيتم التركيز في هذا المبحث على أحد المخاطر السابقة و هو سعر الصرف، حيث أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة، على المستوى الكلي كأن تكون سبباً مباشراً لحدوث التضخم أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها.

المطلب الأول: ماهية خطر سعر الصرف

1 مفهوم خطر سعر الصرف: هو الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو عوائد المؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية¹ كما يمكن تعريفه كما يلي: خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (**استيراد، تصدير**) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات أجنبية مقابل العملة الوطنية.²

مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة و كذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية و هي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، و أن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساس المؤسسات ذات العلاقات التجارية مع الخارج³ و مخاطر سعر الصرف تتمثل أيضاً في مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، و تحدث التباينات في المكاسب

¹ مريم آيت بارة، محمد صاري: تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة أرسلور ميثال، فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، جامعة جاجي مختار، عنابة، ص ص 223-224.

² عبد الحق بوعتروس: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 2.

³ عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص ص 2-3.

بسبب ربط الإيرادات و النفقات بأسعار صرف بواسطة مؤشرات أو بربط قيم الأصول و الخصوم ذات العملات الأجنبية و بصيغة أخرى تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية و حدوث تذبذب في أسعار العملات.¹

2 طبيعة خطر سعر الصرف: يتأثر النظام المالي للمؤسسة بتقلبات العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية إذ نجد أن بعض عناصر ميزانيتها تكون مصدرا لخطر سعر الصرف بصفة واضحة مثل الذمم، الديون، و الممتلكات الأخرى، إذ تمثل الودائع الموظفة في البنوك بالعملة الأجنبية مصدر خطر للمؤسسة في حالة انخفاض قيمة هذه العملة، نفس الشيء للذمم عندما تقوم المؤسسة بعملية التصدير على أن يكون الدفع أو التسديد مؤجل لتاريخ لاحق، فإن القيمة الحقيقية لهذه الذمم بالعملة الوطنية سوف تنخفض عما هو الحال أيضا بالنسبة للديون المقدرة بالعملة الأجنبية في حالة الاستيراد فإذا أجلت عملية الدفع فإن زيادة سعر الصرف لعملة التسديد المتوقع عليها سيؤدي إلى زيادة أعباء المؤسسة بالعملة الوطنية، كما أن المخزون قد يكون مصدر لخطر الصرف إذا كان سعره محددًا بالعملة الأجنبية كالبنترول مثلا فأي تذبذب في سعر العملة الأجنبية يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمخزون.²

3 قياس خطر سعر الصرف: إن قياس خطر سعر الصرف مقترن بطبيعة التعامل الذي تقوم به المؤسسة، فهو يختلف حسب ما إذا كانت العملية تجارية أو مجموعة من عمليات مختلفة في تدفقات مختلفة بين المؤسسة و فروعها، و ما سنتعرض إليه هو قياس خطر سعر الصرف المتعلق بالعمليات التجارية، حيث يستلزم الأمر بالنسبة للمؤسسة معرفة و تقييم مركز صرفها.

يساوي مركز الصرف الإجمالي للمؤسسة إلى رصيد الحقوق **(أو الموجودات)** و الالتزامات **(أو الديون)** بالعملة الصعبة لهذه المؤسسة، و يمكننا أيضا تحديد مركز صرف

¹ حسين بلعجوز: إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي، جيجل، ص 07.

² جمال طباش: تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 65.

بواسطة العملة الأجنبية التي يعمل بها الحساب بنفس الطريقة. نقول عن مركز صرف أنه مغلق عندما يكون الرصيد معدوم، على خلاف ذلك يكون المركز مفتوح إما طويل إذا تجاوزت الموجودات الالتزامات أو قصير إذا كانت الموجودات أقل من الالتزامات.¹

4 أهمية إدارة (تسيير) مخاطر سعر الصرف: من أبرز دواعي الاهتمام بتسيير مخاطر الصرف ما يلي:

أ- اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية **(العولمة الاقتصادية)** في إطار الإصلاحات الشاملة و العمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة و تحتمل إلى قانون السرقة في جميع المجالات مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف و ما يرتبط به من مخاطر.

ب- بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية و التدفقات الاستثمارية المتعلقة أساسا بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية كدول جنوب شرق آسيا، الصين، و ما يرتبط بذلك من زيارة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات.

ج- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة الدولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

د- تحسن القدرة التنافسية للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر سعر الصرف و إدارته بفعالية و كفاءة.²

المطلب الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف

يمكن تلخيص مخاطر سعر الصرف فيما يلي:

1 خطر السيولة: يتمثل هذا الخطر في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف أو إجرائها مع التعرض للنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات، حيث هذا الخطر ليس هاما في الأوقات العادية، لكن قد يحصل أن تختفي سوق عملة معينة فوراً أو نهائياً على إثر أزمة سياسية أو على إثر ضوابط إدارية تؤثر على سوق الصرف أو على السوق النقدية

¹ مريم آيت بارة، محمد صاري: مرجع سابق، ص 235.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

الدولية للعملة، في حين أن هذا الخطر لا يمتد إلا على العملات قليلة التداول في الأسواق الإقليمية في حين هذا الخطر يبقى ضعيف بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية.¹

2 -المخاطر المالية: إن أكثر المخاطر وضوحا هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة و التي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان و هذه التقلبات تتكرر باستمرار، و قد جاء في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال يوم واحد تراوحت بين **1.5 % و 3 %** و أن التقلبات خلال ثلاثة شهور تراوحت بين **3.1 % عام 1974 إلى 25 % عام 1976** و قد حدث أن فقدت الدولة الإسبانية عام **1976** نسبة **10 %** من قيمتها عملتها خلال ساعات قليلة.

3 -المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: و هذه المخاطر تتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج، فعلى سبيل المثال كانت فرنسا قد أخرجت منذ عدة سنوات نوعين من العملة هما الفرنك المالي و الفرنك التجاري و حددت أنواع المدفوعات التي تتم تسويتها بكل نوع من نوع الفرنك، و قد وجدت بعض المشروعات أنها تجوز الفرنكات غير المطلوبة، مما لجأت إلى بيعها بخسارة، في حين أنها دفعت علاوة نقدية إضافية من أجل الحصول على النوع المطلوب من الفرنكات.²

4 -مخاطر الطرف المقابل: يتضمن خطر الطرف المقابل حالتين هما:

أ - حالة إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية و يسمى خطر التسليم.

ب - حالة إفلاس الطرف المقابل قبل يوم استحقاق العملية و يسمى خطر القرض.³

5 -المخاطر الائتمانية: تنشأ مخاطر الائتمانية عند احتمال عدم وفاء أي من الطرفين

بالتزامه، فإذا افترضنا مثلا أن أحد البنوك باع مبلغ مليون جنيه إسترليني لإحدى المؤسسات

¹ Ws-successful.blogspot.com.le08/03/2016,22:56.

² مدحت صادق: النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، ط 1، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص ص 133 - 135.

³ موقع سابق:

بيعا آجلا مدته سنة بسعر 2.3200 للدولار و قام في نفس الوقت بموازنة مركزة بتعاقد ه على شراء نفس المبلغ بنفس السعر و في نفس التاريخ، و بعد مضي 364 يوم أعلنت المؤسسة إفلاسها كما أصبح سعر الإسترليني 1.9200 دولار هنا يقع البنك في مأزق، إذ أنه لن يتوقع من الشركة المفلسة الوفاء بالتزامها و عليه في نفس الوقت الالتزام مليون جنيه إسترليني بسعر 2.3200 للدولار و الالتزام الآخر ببيع الإسترليني بسعر 1.9200 للدولار و بذلك يحقق خسارة قدرها 400000 دولار على عقد ائتمان قيمته مليون إسترليني.

6 -المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الأخطاء في نظم النشاط

الجاري للمؤسسة كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ.¹

7 مخاطر العمليات التجارية العالمية: تقوم المؤسسة بعدة نشاطات تجارية و إذا تعدت

هذه النشاطات حدود الدولة تصبح عملية استيراد أو تصدير و يتم التعامل فيها بالعملات الأجنبية و بالتالي تشكل أكثر النشاطات المعرضة لخطر سعر الصرف و يتمثل الخطر هنا في آجال الدفع أو المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ عقد الصفقة و تاريخ الاستحقاق لنفرض مثلا أن مؤسسة جزائرية استوردت معدات من إنجلترا عملة التسديد محددة بالجنيه الإسترليني، قيمة الصفقة 1 مليون جنيه، تاريخ الاستحقاق 3 أشهر، عند عقد الصفقة كان سعر الصرف الآتي:²

$$1\text{GBP}=100\text{ DA}$$

8 مخاطر تخفيض سعر العملة أو انخفاض قيمتها: تنشأ عندما تحصل المؤسسة على

قرض بالعملة الأجنبية غالبا بالدولار الأمريكي أو اليورو، ثم تقوم بإقراض هذه الأموال بالعملة المحلية، و من ثم يصبح على المؤسسة التزامات بالعملة الصعبة بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية، و من شأنه حدوث أي تقلبات في القيم النسبية لهاتين العمليتين. و ذلك يؤثر عكسيا على السلامة المالية للمؤسسة.³

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 135-136.

² جمال طباش، مرجع سابق، ص 68.

³ سكوت فيذر سنون، آخرون: مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر، مجلة مذكرة مناقشة مركزة، العدد 31، 2006، ص 01.

مخاطر قابلية تحويل العملات: و هي عنصر آخر محتملا من عناصر مخاطر سعر الصرف، و هي تشير إلى امتناع الحكومة الوطنية عن بيع النقد الأجنبي للمقترضين أو غيرهم ممن عليهم التزامات مقومة بالعملة الصعبة.

مخاطر نقل الأموال: فهي تشير إلى مخاطر عدم سماح الحكومة الوطنية بخروج النقد الأجنبي من البلاد بغض النظر عن مصدرها.¹

المطلب الثالث: تقنيات التغطية الداخلية ضد مخاطر سعر الصرف

تعددت تقنيات التغطية الداخلية لمواجهة مخاطر سعر الصرف و هذه التقنيات تتمثل في:

1 أسلوب التعجيل و التباطؤ: ينصب هذا الاصطلاح إلى تعديل الشروط الائتمانية السارية بين المؤسسات، و هذا الأسلوب أو التقنية يتبع بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة فالتعجيل يقصد به سداد التزام مالي في موعد مبكر عن استحقاقه، أما التباطؤ فهو سداد التزام مالي بعد فترة من تاريخ استحقاقه، و يهدف هذه التقنية إلى الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو بالنقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة.

2 إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: يفصل بعض المستوردين أن تصدر فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقون بثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل، حتى يمكن إجراء التغطية اللازمة كما يفضل أيضا المستورد عادة أن تصدر فواتير البضاعة المستوردة من الخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر سعر الصرف، و ينطبق نفس الشيء بالنسبة للمصدر أو البائع.²

3 إدارة الأصول و الخصوم: و تعني هذه التقنية إدارة بنود الأصول و الخصوم في الميزانية و ذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة و المقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، و في الوقت نفسه زيادة التدفقات النقدية

¹ سكوت فيدر ستون، مرجع سابق، ص 01.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 195-196.

الخارجية من المؤسسة و المقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها، أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجية منها إذا كانت مقومة بنفس العملة.

4 تقنية المطابقة: المطابقة تقنية تتبعها الوحدة الاقتصادية لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها و الخارجة منها في نفس المواعيد تقريبا، بحيث تستخدم المبالغ المستلمة بعملة أجنبية معينة في سداد المدفوعات المطلوبة بنفس العملة¹.

5 تقنية المقاصة: و يتبع هذه التقنية المؤسسات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة و أن تجرى المقاصة بين المستحقات و المطلوبات الخاصة بكل منهما تجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاتها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي و تجرى تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف و هذه التقنية ستخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة و تخفض أيضا من المصاريف البنكية. و تساعد على الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة².

6 الفوترة بالعملة الوطنية أو اختيار عملة أقل تطائرا : قد تلجأ بعض المؤسسات التي تكون لها الإمكانيات المتاحة باختيار عملة الفوترة. حيث تختار تلك العملة التي تعرف استقرار في قيمتها إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها.³

عملة الفوترة هي العملة التي يتم بها تحرير عقود البيع و عقود الشراء الدولية.

7 تأشير البنود النقدية (تأشير العقود): من أجل الحماية ضد خطر سعر الصرف في بعض الأحيان و جزئيا فقط، هناك شروط عديدة للتسعير يمكن إلحاقها بالعقود من طرف المستوردين أو المصدرين و تتمثل في: شرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات الصرف، شرط

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 195 - 196.

² موقع سابق:

³ عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 07.

تبنى أسعار متناسبة مع تقلبات أسعار الصرف مع الإعفاء شرط الخطر يكون متقاسم بينهما.

8 -التغطية الذاتية: و تتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفي تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

9 -نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي: الشيكات الواردة إلى المؤسسة و الخاصة بتسوية دين يتم إرسالها إلى صندوق بريدي متواجد بالخارج، و تتولى البنوك المحلية في ذلك الدولة المتواجد فيها تلك الصناديق تحصيلها مباشرة، ربحا للوقت بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل و التي تستغرق وقت طويل و تزيد من احتمالات وقوع خطر سعر الصرف و من ثم تحمل خسائر صرف نتيجة تغير أسعار صرف العملات المحررة بها تلك الشيكات.¹

10 - التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة: تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغيير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية و ذلك برفع الكميات المستوردة و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير.

المطلب الرابع: تقنيات و وسائل التغطية الخارجية ضد مخاطر سعر الصرف

يقصد بالتقنيات الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية

مخاطر تقلبات أسعار الصرف، و تتمثل هذه التقنيات في:

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص ص 05 -06 -07.

1 -العقود الآجلة: العقد الآجل هو التزام لشراء أو بيع في الموعد المتفق عليه و بسعر ثابت عند إبرام العقد مبلغا معينا من العملة الصعبة و تكمن هذه التقنية في إلغاء مركز الصرف بمعنى إلغاء المركز القصير عن طريق شراء عملة صعبة من البنك و المركز الطويل من خلال عملية البيع و يجب أن يتزامن تاريخ استحقاق عقد الصرف الآجل مع التاريخ الذي يتم فيه قبض الإيرادات أو دفع النفقات بالعملات الأجنبية، يمكن أن يأخذ العقد الآجل شكل بيع آجل للعملات الصعبة **(تغطية الواردات)** أو شراء آجال للعملات الصعبة **(تغطية الواردات)**، و يجب على المتعامل في سوق العقود أن يتخذ مركز معاكسا لمركزه في السوق الفوري، المستورد هنا يتوقع ارتفاع العملة الصعبة التي يرجع بها ديونه و بذلك يحمي مركزه عن طريق شراء عقود آجلة و المصدر الذي يتوقع انخفاض أسعار العملة الصعبة التي حررت بها حقوقه يحمي بذلك مركزه عن طريق بيع عقود الآجلة.¹

2 -اللجوء لشركات تحصيل الديون: و هو أن يتبع المؤسسة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها، و تصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائنا في مواجهة المدين عليها تحصيل مستحقاتها منه بدون حق الرجوع على البائع.²

3 خيارات الصرف:

3-أ. خيارات الصرف: هي عقد يعطي لحامله الحق و ليس الالتزام في شراء أو بيع عملات بسعر محدد و كأجل محدد عادة من أسابيع إلى أشهر.³

3-ب. سعر الخيار: سواء تعلق الأمر بخيار الشراء أو خيار البيع فإن الصفقة تتم على أساس سعر يسمى سعر الممارسة، حيث يتضمن سعر الممارسة علاوة مقابل الحق الذي يتيح خيار الصرف و الفرق بين سعر الممارسة و سعر الصرف تقدا يسمى القيمة الذاتية أو الأصلية للخيار.⁴

¹ مريم آيت بارة، محمد صاري، مرجع سابق، ص 237.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 192.

³ مريم آيت بارة، محمد صاري، مرجع سابق، ص 238.

⁴ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 110.

3-ج. أنواع خيارات الصرف: المتعاملان الرئيسان في سوق الخيارات هما المشتري و البائع فبالنسبة لمشتري الخيار خطر الخسارة يكون محدودا بالعلو أما فرصة الربح فهي غير محدودة، أمام بالنسبة لبائع الخيار تكون فرصة الربح محدودة بالعلو و خطر الخسارة غير محدود، و هو ما يمكن تأكيده من خلال عرض أنواع الخيارات بأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الممكنة في السوق و هي: شراء خيار الشراء، بيع خيار الشراء، شراء خيار البيع، بيع خيار البيع.¹

3-د. خيارات الصرف و تغطية أخطار الصرف: يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم الخارجية كما أن اللجوء إلى هذه الخيارات قد أتاح للمستوردين و المصدرين إمكانية تجنب الخسائر المحتملة الناجمة عن تغير سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عمليات الدفع من طرف الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية.²

يمكن أن تكون هذه الخيارات مفيدة لبرنامج حماية الصرف، و شراء الخيارات يمكن أن يقلل المخاطر بحركة عملية عكسية، بينما الحفاظ على القدرة للربح من تغيرات سعر الصرف الإيجابي، و بيع الخيارات يمكن استخدامه لإنتاج دخل علاوة خيار رغم عدم توفير حماية و هذه الخيارات تماثل التأمين، فمشتري الخيار يدفع علاوة الخيار، معظم هذه الخيارات تتاجر في المباشرة في بورصة شيكاغو التجارية و بورصة فيلادفيا للأوراق المالية و مجلس تجارة نيويورك، بالنسبة لهذه الخيارات يتم الدخول في العقود من خلال السمسار.³

3-هـ. خيارات الشراء: مشتري الخيار يحقق حماية ضد أسعار الصرف العكسية بما يزيد عن سعر لمقدار معين من العملة و موعد الانقضاء و مشتري الخيار يحافظ أيضا على

¹ مريم آيت بارة، محمد صاري، نفس المرجع، ص 239.

² طاهر لطرش، نفس المرجع، ص ص ، 11- 112.

³ كارين أ- هورشر، آخرون: أساسيات إدارة المخاطر المالية، بدون طبعة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص

المرونة لأخذ ميزة أسعار الصرف الإيجابية إذا ما هي تحققت فعلا و لهذه المنفعة يدفع علاوة خيار لبائع الخيار.

3- و. خيارات البيع: يترتب على بيع الخيارات مخاطر أكثر من شراء الخيارات، فيتلقي البائع علاوة بحيث يكون ملتزم لشروط الخيار، لأن أسعار الصرف يمكن أن تتحرك باستمرار، كما أنه لا يوفر حماية ضد تعرض العملة رغم العلاوة المقبوضة كما تشتمل العلاوة المقبوضة على عوامل تشمل التطاير و قيمة الوقف و كلما زاد تطاير العملة كلما زادت فرصة ممارستها و زادت العلاوة التي تولدها مع بقاء كل شيء آخر كما هو و رغم أن المكسب الأقصى مع بيع الخيار هو علاوة، الخيار، فالخسارة القصوى لا يمكن تحديدها مقدما.¹

4 خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية: عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة، فإن المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد و الحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.

5 -لاقتراض قصير الأجل: يعتبر أحد التقنيات لتغطية مخاطر العملة الأجنبية المقومة بها المستحقات أو المدفوعات الآجلة و ذلك بشرط توافر التمويل الائتماني، فإذا استحق لأحد المصدرين مبالغ بعملة أجنبية معينة تستحق بعد ثلاث شهور مثلاً، فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس هذه العملة لمدة ثلاثة شهور بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض و فوائده ، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملته طبقاً لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في وديعة لمدة ثلاثة شهور و عندما يتم تحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بسداد القرض الذي كان قد حصل عليه و فوائده.²

6 -العقود المستقبلية على العملة: هي تقنية حديثة نوعاً ما إذ ترجع نشأتها إلى سنة

(IMM)

1972 عندما قررت بورصة المواد الأولية لشيكافو إنشاء فرع يسمى بـ

¹ كارين أ- هورشر، آخرون، نفس المرجع، ص 105- 106.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 191.

International Monetary Market و الذي من خلاله تم تداول أول العقود المالية الآجلة الخاصة بالعملات الأجنبية "إن مثل هذه العقود تنصب على مبالغ محددة من العملة و أسعارها محددة في مقابل الدولار الأمريكي كما أن تاريخ التسليم محدد بتاريخ ثابتة.¹ العقد المستقبلي: هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد و تاريخ معلوم و الفكرة الأساسية في التغطية ضد مخاطر سعر الصرف في السوق المستقبلية هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية.²

7 تغطية مخاطر سعر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية: قد تستفيد المؤسسات الاقتصادية بالضمانات التي تقدمها بعض شركات التأمين المتخصصة في تأمين العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث توفر هذه الضمانات لمستعملها حماية لا تقل أهمية عن الحماية التي توفرها تقلبات التغطية السابقة، حيث أن تغطية مخاطر سعر الصرف عن طريق شركات التأمين هذه، يدخل ضمن نفس منطق التقنيات الخاصة بتغطية خطر سعر الصرف التي سبق التعرض لها، ذلك أن الفكرة الأساسية هي ضمان سعر صرف آجل و تختلف هذه الضمانات من شركة تأمين إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بـ:

7-أ. ضمانات تطبق على الواردات و الصادرات، و الضمان هنا ينصب على رقم الأعمال المرتقب (تصدير) حجم المشتريات المتوقع (الاستيراد) فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهرا و كذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، و تجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة و مدة التغطية، و سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري من تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة و شركة التأمين.

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 09.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 09.

7-ب. الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة ممكنة الوقوع في حالة انخفاض سعر الصرف بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى الزبون.

و من بين أهم شركات التأمين ما يلي:

- Coface في فرنسا.
- Hermes في ألمانيا.
- Sace في إيطاليا.
- ECGD في بريطانيا.
- Eximbank في الولايات المتحدة الأمريكية.
- Miti في اليابان.
- Cagex في الجزائر.¹

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 12- 13.

خلاصة الفصل:

من خلال الإحاطة بمعنى المخاطر تبين أنها تلعب دورا أساسيا و بارزا في تسيير المؤسسة الاقتصادية لذا وجب على هذه المؤسسة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن من التحكم الجيد بالخطر و ما يمكن أن يترتب عنه نظرا للظروف الراهنة و التطورات السريعة، هذه الظروف التي تعد المصدر الرئيسي لهذه المخاطر، مما فرض على المؤسسات ضرورة تبني خطة فعالة من شأنها نقل المؤسسة من موقع دفاع إلى موقع هجوم اتجاه التعامل مع المخاطر، كما يمكن الإشارة إلى مدى أهمية الأخذ بعين الاعتبار لوضعية المؤسسة و مراقبة مستمرة لنظامها المالي لكي تتمكن من اجتياز مخاطر سعر الخسائر إلى أدنى حد ممكن كما أنه من الأحسن انتهاج سياسة تغطية بأقل تكلفة و أن إهمال هذه الطرق و التقنيات في تسيير مخاطر سعر الصرف قد يؤدي إلى عواقب وخيمة و خسائر معتبرة لميزانية المستورد أو المصدر كما تطورت هذه التقنيات و أصبحت أكثر تعقيدا في الدول المتقدمة نظرا لأهميتها القصوى في ضمان استمرارية ذو سلامة المؤسسة، إلا أن استعمالها يبقى محدودا في البلدان النامية، لأن سعر الصرف في الجزائر مثلا يبقى مهمل و غير مغطى عند معظم المؤسسات الوطنية لعدم وجود سوق مالي نشط إضافة إلى ضعف النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الثالث: تمويل الواردات بالاعتماد المستندي.

تمهيد:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاعتماد المستندي و تقديم المؤسسة.

المطلب الأول: الاعتماد المستندي.

المطلب الثاني: أنواع الاعتمادات المستندية.

المطلب الثالث: تقديم مؤسسة بدر التمام للتجارة العامة.

المطلب الرابع: الأخطار التي تتعرض لها مؤسسة بدر التمام.

المبحث الثاني: تجسيد الدفع بالاعتماد المستندي ميدانيا.

المطلب : تقديم العقد والوثائق الأولوية في تمويل الصفقة بالاعتماد المستندي.

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعملية الدفع بالاعتماد المستندي.

المطلب الثالث: تحليل خطر سعر الصرف في عملية الدفع بالاعتماد المستندي.

خلاصة الفصل

تمهيد:

من أجل تسهيل عمليات التجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسع التجارة، والتخفيف من العراقيل التي تجابهها والمرتبطة بالشروط المالية لتنفيذها، مما سمح للنظام البنكي باللجوء إلى عدة أنواع وطرق مختلفة للتمويل مما يتيح للمؤسسات المصدرة والمستوردة على السواء، إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في أقل وقت وبدون عراقيل، من بين أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية الاعتماد (القرض) المستندي وخاصة في الدول النامية. يتم في هذا الجزء التطبيقي التعرف عن كيفية تمويل الواردات باستعمال الدفع المستندي وذلك بالاستعانة بمثال واقعي في مؤسسة بدر التمام بالمسيطة ، وفي الأخير يتم تحليل خطر سعر الصرف، لذلك قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الاعتماد المستندي و تقديم المؤسسة.

المبحث الثاني: تجسيد عملية الدفع الاعتماد المستندي ميدانيا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاعتماد المستندي وتقديم المؤسسة.

في هذا المبحث يتم التطرق إلى الاعتماد المستندي وأنواعه إضافة إلى تقديم المؤسسة أهم المخاطر التي تواجهها.

المطلب الأول: الاعتماد (القرض) المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات، وذلك لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين على حد سواء.

1 تعريف الاعتماد (القرض) المستندي: هو عبارة عن عقد يتعهد به البنك لزيون على

الدفع لصالح المستفيد مبلغ معين، وبعملة متفق عليها، إذا تقدم هذا الأخير في أجل محدد للبنك مرفق بالوثائق اللازمة¹. كما يمكن تعريف دوليا حسب القواعد والأعراف المتعامل بها دوليا والصادرة عن غرفة التجارة العالمية كما يلي: الاعتماد المستندي عبارة عن عملية تسوية بموجبها يلتزم البنك ببناء على طلب العميل بـ:

- الدفع للمستفيد (الطرف الآخر) أو قبول الكمبيالة المسحوبة من طرف المستفيد.
- الإذن أو السماح لبنك آخر بالدفع أو قبول التفاوض على كمبيالة مقابل تقديم الوثائق اللازمة².

يلاحظ من هذا التعريف أن العلاقة التي تنجم عن فتح اعتماد مستندي لصالح المستورد تربط بين أربعة أطراف هي: المستورد، المصدر، بنك المستورد وبنك المصدر، و من الملاحظ أيضا أن ذلك يتم وفق التسلسل العام التالي:

- إبرام عقداستيراد البضاعة من المصدر الذي يتعين عليه القيام بإرسال هذه البضاعة إلى المستورد.

- طلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي، ويتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموع السندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة.
- التسديد الفعلي لصالح المصدر وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.

¹ جاسم محمد: التجارة الدولية، بدون طبعة، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص 207.

² جمال طباش، مرجع سابق، ص 94.

• قيام بنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائنا.

2 -المستندات المطلوبة لفتح اعتماد مستندي: وهي تشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه

في التسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة و تتمثل في:

أ - الفاتورة: **facture**: وتتضمن الفاتورة كل المعلومات الخاصة بالبضاعة مثل: الكمية

النوعية، الأسعار....

بـ بوليصة الشحن والنقل: **connaissance**: عبارة عن مستند يعترف به قائد الباخرة

بأنه شحن البضاعة من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها، وفي حالة ما إذا كانت وسيلة النقل

غير الباخرة فإنه يتطلب إصدار وثيقة حسب وسيلة النقل المستعملة.

تـ بوليصة التأمين: **Document**: وهي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة

المرسلة ضد كل الأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها.

ثـ الشهادات الجمركية: **Documents douaniers**: وهي مختلف المستندات التي تثبت

خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.

جـ شهادات المنشأ **certificats d'origine**: وهي الشهادات التي تثبت مكان صنع

البضاعة، وموطنها الأصلي.

حـ شهادات التفتيش والرقابة والفحص: **certificats d'inspection**: و هي الوثائق التي

تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكد من سلامة المعلومات المبينة

في الفاتورة (الوزن، المواصفات.....الخ)¹.

المطلب الثاني: أنواع الاعتماد المستندي

هناك تقسيمات عديدة للاعتماد المستندي وحسب الزاوية التي ينظر منها، و ما يهم في هذا

التقسيم هي الأشكال التالية:

- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء **Crédit documentairerévocable**: وهو الاعتماد

المستندي الذي يمكن تعديله أو إلغاؤه من طرف البنك الفاتح للقرض بأمر من الزبون ، في أي

¹ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 117 - 118.

وقت دون إبلاغ المستفيد، في هذه الحالة فإن المستورد يكون محميا، لأن الدفع لا يتم إلا إذا تأكدت مواصفات الصفقة التجارية بعكس المصدر، الذي يمكن أن ترفض له وثائقه بدون سبب، إذا تمت عملية الإلغاء بعد شحن البضاعة¹. كما يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشيء، وعليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر، ومن الممكن أن يبلغ في أي لحظة هذه السليبيات تجعل من هذا النوع من الاعتمادات المستندية نادرة الاستعمال .

2- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء **Crédit documentaire irrévocable**

الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف². حيث يمنح هذا النوع من القرض للمصدر فرصة ضمان الدفع بالوفاء باحترام مضمون العقد، بالتالي فإن لبنك المستورد يكون ملزما على الدفع للمستفيد وليس بإمكانه إلغاء أو تعديل محتوى العقد دون موافقة الأطراف المعنية (المشتري، البائع، البنك، المبلغ)، وأي تعديل للاعتماد غير القابل للإلغاء من طرف البنك الفاتح للقرض بناء على تعليمات فاتح القرض لا يعتبر نافذا إلا إذا وافقت عليه جميع الأطراف المعنية، لذا فإن البنوك تضيف عبارة (خاضع لموافقة المستفيد في حالة التعديلات)، وينقسم هذا النوع من الاعتماد إلى نوعين هما:

أ- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء المعزز: **le crédit documentaire irrévocable et confirmé**

هو من بين أنواع الاعتماد المستندي الأكثر أمانا، فالبنك الفاتح للقرض عند طلبه من البنك المبلغ للقرض أن يعزز القرض المستندي غير القابل للإلغاء

¹ جمال طباش، مرجع سابق، ص 96.

² طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 119.

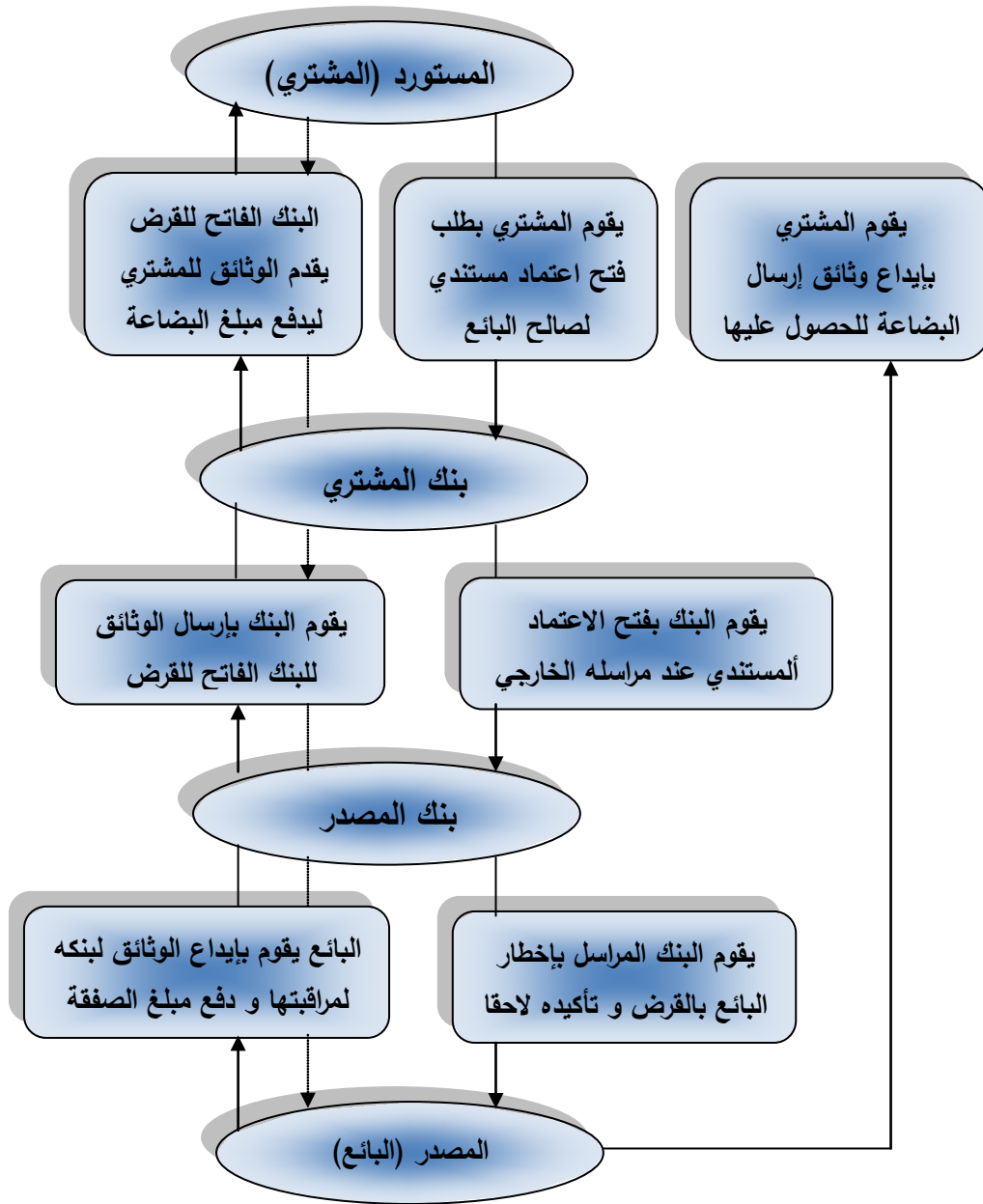
لا يتعهد فقط بالدفع للمستفيد، وإنما يرغب أيضا البنك المبلغ بالدفع مقابل الوثائق المقدمة من طرف المستفيد في الآجال اللازمة، وبالتالي المصدر يكون محميا من خطر عدم التسديد.

ب- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء وغير معزز: **le crédit documentaire irrévocable non confirmé**

في هذا النوع يظهر طلب البنك فاتح القرض بناء على تعليمات المشتري من مراسله على مجرد إبلاغ المستفيد بالقرض، و ذلك أن يعززه أو يؤديه، بمعنى آخر دون أية مسؤولية أو ارتباط من جانب المراسل، و في هذه الحالة يكون الالتزام القطعي في ذمة البنك فاتح القرض قبل المستفيد، يكون البنك المبلغ ليس ملزما بالوفاء مقابل الوثائق المقدمة من طرف المستفيد، ولهذا فإن المصدر عادة لا يوافق على مثل هذا النوع من طرف الدفع¹.

شكل 05 عملية الاعتماد المستندي وأهم الأطراف المتداخلة فيه.

¹ جمال طباش، مرجع سابق، ص ص 96 97.



المصدر: جمال طباش، مرجع سابق، ص 102.

1 تعريف المؤسسة: هي عبارة عن شركة أسهم برأس مال خاص يقدر بـ 1500000 دينار جزائري، الممثل القانوني للشركة أو المدير العام السيد: بلحسين محمد، بداية النشاط التجاري لها كان في 13 فيفري 2002 م، اللافتة المستعملة للمؤسسة هي أم الوفاء للنسيج، عنوان المقر الاجتماعي: رقم 04 شارع محمد خميستي محل 03 المسيلة، شكلها القانوني عبارة عن شركة ذات المسؤولية المحدودة.

2 مبيعات المؤسسة: تتبع المؤسسة اللوازم والأدوات الخاصة بالخياطة التالية:

ـ الأقمشة والخبوط والأسلاك ورمز النشاط هو: 405103.

ـ أدوات النساجة و البرازة و رمز النشاط هو: 405104.

ـ الألبسة ولواحق الملابس ورمز النشاط هو: 405105¹.

3 المخطط العام للمؤسسة: ككل مؤسسة لديها مخطط خاص بها و يتمثل في:

أ - المدير العام للمؤسسة: و هو الذي له الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة.

ب - مديرية التسويق: تقوم هذه المديرية بترويج مختلف العلامات التجارية لمنتجاتها، تعتمد في ذلك على التعرف على زبائنها واحتياجاتهم وإرضائهم.

ت - مديرية المالية والمحاسبة: تعتبر من أهم المديريات لدى المؤسسة حيث لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى، و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري ويتمثل دورها في:

• تحديد وإعداد الميزانية.

• إعداد الوضعية المحاسبية والمالية حسب القواعد المحاسبية.

ث - مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية

للعمال، و كيفية تنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل الوسط العمالي، و ذلك لإعطاء أكبر كفاءة.

4 وظائف المؤسسة:

¹أنظر الملحق رقم 03 و 04 ، صص 89،90.

الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة، ولكنها ضرورية وتتمثل في:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات، التوجيه ...).
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التقييم، التسجيلات ...).

الوظيفة الإنتاجية: وتتمثل في:

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- بيع لوازم وأدوات الخياطة التي تستوردها.

5 - المؤهلات والتنمية في مؤسسة بدر التمام للتجارة العامة: تتركز أهم مؤهلات المؤسسة

فيما يلي:

- الخبرة الكبيرة المكتسبة في مجال أدوات و لوازم الخياطة.
- الشفافية في التعامل مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، المحيط ...).
- كفاءة إطارات المؤسسة.

المطلب الرابع: المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة بدر التمام:

ككل مؤسسة جزائرية معرضة لمجموعة من المخاطر والتي من أهمها:¹

1 - المخاطر المتعلقة بمحيط المؤسسة: مؤسسة بدر التمام متخصصة في استيراد وتصدير

مستلزمات الخياطة والمتمثلة في الأقمشة والأسلاك والألبسة ولواحق الألبسة ... الخ ، معرضة

لأخطار كثيرة كتلف بعض المستلزمات، السرقة، الحرائق ... الخ.

2 - مخاطر سعر الصرف: ككل مؤسسة وطنية جزائرية تتأثر بتقلبات سعر الصرف،

فمؤسسة بدر التمام تتحمل الخطر الناجم عن تقلبات سعر الصرف و ذلك من خلال العمليات

المستمرة في التجارة الخارجية باستيراد مستلزمات الخياطة، وهو الخطر الذي يتم التطرق إليه

لاحقا، من خلال تقديره في العمليات ذات النشاطات الدولية.

3 - مخاطر المنافسة: بعد الانفتاح الذي عرفه السوق الوطني، وانخفاض الرسوم الجمركية،

صار إقبال مختلف التجار لنفس التجارة التي تمارسها المؤسسة، مما أرغمها على تخفيض

¹ حسب تصريحات مدير المؤسسة.

بعض تكاليف الأدوات واللوازم بغية الحفاظ على مكانها في السوق، وأحيانا حسب التصريح الذي صرح به مدير المؤسسة بأن نسبة 50 % من المواد واللوازم تبقى في المخزون.

الجدول رقم 03 جدول يلخص مؤسسة بدر التمام.

| الشكل | البيان |
|------------------------|--|
| اسم المؤسسة | بدر التمام للتجارة العامة |
| تاريخ العقد | 2002/02/13 |
| رقم التسجيل | 02 ب 0562480 |
| العنوان الاجتماعي | شركة ذات المسؤولية المحدودة أم الوفاء للنسيج |
| اللافتة المستعملة | أم الوفاء للنسيج |
| المقر الاجتماعي | رقم 04 شارع محمد خميستي محل 03 المسيلة |
| ولاية | المسيلة |
| طبيعة النشاط | موردون و تجار جملة |
| الشكل القانوني | شركة ذات المسؤولية المحدودة |
| رأس المال الابتدائي | 1500000 دج |
| الممثل القانوني للشركة | بلحسين محمد |
| الهاتف | 971-4-2277979 |
| فاكس | 971-4-2277657 |
| البريد الإلكتروني | Badrtamam@hotmail.com |
| صندوق البريد | 56396- دبي - أ.ع. م |

المصدر: من إعداد طالبة إعتماذا على الملحق رقم 03 و 05، صص 89، 91.

المبحث الثاني: تجسيد عملية الدفع بالاعتماد المستندي ميدانيا.

في هذا الجزء يتم تسجيل العمليات المحاسبية على أرض الواقع وهذا من خلال المثال

الواقعي لمؤسسة بدر التمام بالمسيلة.

المطلب الأول: تقديم العقد والوثائق الأولية في تمويل الصفقة بالاعتماد المستندي.

بعد مرحلة مطولة من التفاوض توصلت مؤسسة بدر التمام إلى عقد صفقة تجارية مع الصين، و ذلك يوم 2015/12/17 يتعلق الأمر بما يلي:

جدول رقم 04 يبين نوع و حجم الكمية المستوردة .

| الرقم | التفاصيل | الكمية |
|-------|-----------------------|-----------|
| 1 | Galon a Broder | 26856 kg |
| 2 | Perles en Plastiques | 15275 kg |
| 3 | Pierres en plastiques | 3915 kg |
| 4 | Dentelle | 900 Pqt |
| 5 | FleuresMulticolores | 10300 Box |
| 6 | Pistolet a caller | 9600 Pcs |
| 7 | Tubes Pistolet | 1250 kg |
| 8 | Ruban Satin | 600 kg |

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على الملحق رقم 05، ص91.

اتفق الطرفان على تمويل الصفقة بعقد قرض مستندي غير قابل للإلغاء و معزز.

حدد مبلغ الصفقة بـ 75000 دولار¹.

يتم دفع الصفقة كما يلي:

يتم شحن المستلزمات من ميناء الصين حتى الوصول إلى الجزائر و ذلك مقابل الوثائق

التالية:

- نسخة من الفاتورة التجارية الأصلية (تثبت مواصفات البضاعة المشحونة حسب الفاتورة الأولية).
- وثيقة تصنيف البضاعة المرسله من طرف المصدر.
- نسخة من تصريح التصدير.
- نسخة من ضمان البنك لحسن التنفيذ (10% من مبلغ العقد).
- شهادة المستورد.
- شهادة الناقل.

¹بالنسبة للمبلغ المأخوذ في هذا المثال لا يمثل الرقم الفعلي للصفقة وذلك حفاظا على أسرار المؤسسة.

- نسخة من البلد المصدر .
- تتمثل الأطراف المشاركة في عقد الصفقة كآتي:
- المستورد يتمثل في: مؤسسة بدر التمام للتجارة العامة.
- بنك المستورد: BANQUE De développement, local Agence de Msila
364, center Commercial, Msila, Alegria.
- المصدر يتمثل في الصين.

بنك المصدر يتمثل في Banque: Emirates NBD- mainBranchDubai.
IBAN: AE 29 0260 0010 1207 9087 201.
SWIFT Code: EBILADXXX¹.

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعملية الدفع بالاعتماد المستندي (عملة التسديد
الدولار).

يتم التسجيل المحاسبي لعملية الدفع بتتبع المراحل التالية:

❖ المرحلة الأولى: بتاريخ (2015/12/26): تم دفع نسبة 10 % من المبلغ الإجمالي من طرف بنك مؤسسة بدر التمام حيث يقوم البنك بدفع مبلغ التسبيقات والمتمثلة في (10 % من المبلغ الإجمالي، ويقوم عندها بتسجيل العملية المحاسبية مؤقتا كما يلي:

| | | | | | |
|---|-------|---|---|-------|---|
| C | 512/ح | D | C | 238/ح | D |
| | 7500 | | | 7500 | |

الوحدة الدولار.

$$\text{حيث: } \frac{75000 \times 10}{100} = 7500$$

ح/238: و يمثل التسبيقات والحسابات المدفوعة.

ح/ 512: يمثل الحسابات الجارية للبنوك.

¹ أنظر الملحق رقم 05، ص 91.

❖ **المرحلة الثانية:** بتاريخ (2016-01-25) يتم في هذا الحساب التسجيل الكلي للعملية من خلال تسجيل مؤونة على المبلغ الإجمالي للصفحة عند بنك المستورد، حيث ابتداء من هذا التاريخ يتم الدخول الفعلي في العملية مع مراعاة تقلبات سعر الصرف بحيث يقوم بنك المستورد بفتح الاعتماد لصالح مؤسسة البدر التمام، وذلك بعد التحقق من مختلف الوثائق المقدمة من طرف المستورد، كما يقوم بنك المستورد بإخطار بنك المصدر بفتح الاعتماد، تكون العملية مصحوبة بالتسجيل المحاسبي الآتي:

| C | 404/ح | D | C | 2152/ح | D |
|---|-------|---|---|--------|-------|
| | 7500 | | | | 75000 |
| | 67500 | | | | |

الوحدة الدولار

حيث:

ح/2152: يمثل هذا الحساب المعدات والأدوات.

ح/404: يمثل هذا الحساب الموردون.

$$67500 = 75000 - 7500$$

بمجرد وصول كمبيالة السحب والممضاة من طرف مؤسسة بدر التمام والتي وافق عليها البنك الفاتح للاعتماد والمثل في بنك التطور المحلي لوكالة المسيلة، تشحن البضاعة والمتمثلة في أدوات و لوازم الخياطة من ميناء الصين باتجاه ميناء عنابة¹. مرفقة بالوثائق المحددة في العقد، في هذا الوقت يقوم بنك المستورد بمطابقة الوثائق مع مواصفات البضاعة ليدفع بعدها المبلغ المتبقي (90 %) من المبلغ الإجمالي،

❖ **المرحلة الثالثة:** بتاريخ (2016/02/12) دفع المبلغ المتبقي (90 %) بكمبيالة السحب،

في هذه الحالة يتوجه المستورد إلى بنكه للحصول على وثائق البضاعة المستلمة من ميناء

¹ لتبسيط العملية فإننا أهملنا مختلف الضرائب و الرسوم و العملات البنكية.

عناية وذلك مقابل الدفع الفوري لمبلغ كمبيالة السحب ويكون التسجيل المحاسبي للعملية كما يلي:

| | |
|-----------------|-----------------|
| C 512/ح D | C 404/ح D |
| 67500 | 67500 |

الوحدة الدولار.

❖ **المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة يتم دفع ما نسبته 10 % من المبلغ الإجمالي لصالح بنك المستورد، حيث يقوم البنك بخصم المبلغ المدفوع (10 %) للمصدر مسبقا و ذلك بتاريخ (2015/12/26) و تجسد العملية محاسبيا كما يلي: الوحدة الدولار.

| | |
|-----------------|-----------------|
| C 238/ح D | C 404/ح D |
| 7500 | 7500 |

الوحدة الدولار.

ملاحظة: يمثل المخطط الشكل المبسط للتسجيل المحاسبي للعملية، إلا أن الواقع المعاش يثبت غير ذلك، لأن البنك يقوم بتسجيل العمليات المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الثالث: تحليل خطر سعر الصرف في عملية الدفع بالاعتماد المستندي.

يتم في هذه المرحلة إعادة تسجيل العمليات السابقة وذلك مع تقلبات أسعار الصرف وهذا بفرض تقدير الفارق بين الدينار الجزائري والدولار ويتم ذلك محاسبيا كما يلي:

🚩 **المرحلة الأولى:** دفع 10 % من المبلغ الإجمالي من طرف بنك المشتري يتم تسجيل

هذه العملية، حسب مضمون العقد بتاريخ (2015/12/26) و يكون سعر صرف الدولار مقارنة

بالدينار كما يلي:

1 USD=105.849 DZD

و يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

| C | 512/ح | D | C | 238/ح | D |
|----------|-------|---|---|-------|----------|
| 796867.5 | | | | | 793867.5 |

الوحدة: الدينار الجزائري

$$793867.5 = 7500 * 105.849$$

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يتم التسجيل الكلي للعملية والتي تمت بتاريخ

(2016/01/25)، و كان سعر الدولار الواحد مقارنة بالدينار الجزائري كما يلي:

$$1 \text{ USD} = 107.37 \text{ DZD}$$

و يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

| C | 404/ح | D | C | 2152/ح | D |
|---------|-------|---|---|--------|---------|
| 805275 | | | | | 8052750 |
| 7247475 | | | | | |

الوحدة: الدينار الجزائري.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم دفع المبلغ المتبقي (90 %) من المبلغ الإجمالي

وذلك بتاريخ (2016/02/12) ويكون سعر الدولار مقارنة بالدينار الجزائري المعروض على

لوحة أسعار الصرف كما يلي:

$$1 \text{ USD} = 105.60 \text{ DZD}$$

و يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية كما يلي:

| C | 512/ح | D | C | 404/ح | D |
|---------|-------|---|---|-------|---------|
| 7128000 | | | | | 7128000 |

الوحدة: د.ج.

ملاحظة: يلاحظ أنه للتسجيل الفعلي في هذه العملية يوجد فارق أيضا في سعر الصرف وذلك مقارنة بتاريخ الدفع كما يلي:

تاريخ تسجيل العملية كان في (2016/01/25)، قدر المبلغ (10 % من المبلغ الإجمالي): **805275 DZD**

$$1 \text{ USD} = 107.37 \text{ DZD}$$

حسب سعر الصرف

تاريخ دفع المبلغ فعليا كان في (2015/12/26)، وكان سعر الدينار الجزائري يساوي:

$$1 \text{ USD} = 105.849 \text{ DZD}$$

حيث قدر المبلغ ب: **793867.5 DZD**

تقوم الآن بتقدير الفارق بين تاريخ تسجيل العملية و تاريخ المبلغ المدفوع، و ذلك حسب التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف.

$$11407.5 \text{ DZD} = 793867.5 - 805275$$

في آخر المطاف يمكن حساب الفارق الكلي الناتج عن تقلبات أسعار الصرف كما يلي:

$$11567.5 \text{ DZD} = 11407.5 - 126475$$

و تقوم المؤسسة في آخر العملية بتسجيل أرباح الصرف في رقم حساب 766 كما يلي:

| C | 766/ح | D |
|---|----------|---|
| | 115067.5 | |

| C | 404/ح | D |
|---|-------|----------|
| | | 115067.5 |

الوحدة د.ج.

حيث:

ح/766: يمثل أرباح الصرف.

يمثل هذا المبلغ 115067.5 DZD ربح الصرف لدى مؤسسة بدر التمام للتجارة العامة، في عملية استيراد أدوات ولوازم الخياطة باستعمال طريقة الدفع بالاعتماد المستندي والتي امتدت من (17-12-2015 إلى 12-02-2016)، وسبب ربح المؤسسة لهذا المبلغ يرجع إلى:

أ- تغير سعر الصرف في الاتجاه الموجب، بالنسبة لتاريخ تسجيل العملية كان سعر الدينار الجزائري مقارنة بالدولار يساوي: 107.37 دج، بينما في عملية الدفع الفعلي فكان سعر الدينار الجزائري مقارنة بالدولار يساوي: 105.60 دج، مما ترك المؤسسة تستحوذ على هذا المبلغ.

ب - قلة المنافسون في هذا المجال .

ت - للمؤسسة مؤونة واحتياطات كافية لتغطية خطر سعر الصرف.

مناقشة:

أ - بالنسبة لإمكانية التغطية باستعمال التقنيات الداخلية:

1. فيما يخص أسلوب التعجيل والتباطؤ: بالنسبة لهذه التقنية فإنه يمكن تغيير آجال

الاستحقاق لصالح المستورد أو المصدر، إلا أن عملية تمويل الواردات بالاعتماد المستندي

تتطلب أربعة أطراف في العقد لذا لا يمكن التحكم في تغيير آجال الدفع وبالتالي يصعب

التفاوض بين هذه الأطراف.

2. فيما يخص تقنية اختيار عملة الفوترة هذه المؤسسة لا يمكن أن تستخدم هذه التقنية وذلك

بسبب ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي من جهة ومن جهة أخرى ضعف العملة الوطنية.

3. فيما يخص تقنية المقاصة لا تستعمل المؤسسة هذه التقنية لأنها لا تقوم بعملية التصدير.

4. فيما يخص إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: المؤسسة مجبرة بأن تصدر فواتير البضاعة

بعملة المصدر والذي له الحق في اختيار العملة والتي يراها مناسبة.

ب - بالنسبة لإمكانية التغطية باستعمال التقنيات الخارجية:

1. بالنسبة لتغطية سعر الصرف عن طريق اللجوء إلى شركات تأمين مؤسسة بدر التمام لا يمكنها اللجوء إلى هذه التقنية لأن هذه التقنية تبقى غير واضحة المعالم كما أنه يوجد فقط شركة تأمين واحدة في الجزائر و المتمثلة في Cagex.
2. بالنسبة للعقود الآجلة والخيارات تتطلب أسواق خاصة والجزائر لا تتوفر على سوق مالي.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل و تقييم طريقة الدفع بالاعتماد المستندي لاحظنا أن المصدر لا يتحمل أعباء خطر الصرف، لأن عملة التسديد تمثل العملة الوطنية، و هذا ما يفسر تفضيل الدفع بالعملة المحلية في عمليات التجارة، كما يمكن القول أيضا أن البنوك هي التي تقوم بعملية

التغطية المتاحة فنقوم بحساب مئونة بنسبة 10 % لتغطية خطر سعر الصرف، و في بعض الأحيان تكون المؤسسة مرغمة للجوء إلى سياسة الزيادة في الأسعار، و هذا لتغطية الفوارق في تكاليف الإنتاج، و بالتالي انخفاض القدرة التنافسية للمؤسسة.

الخاصة العامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية إلا بعد الخوض في جذورها و أصولها و سياقها العام عبر الزمن، انطلاقاً من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع مخاطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، حيث بينت هذه الدراسة من خلال الجانب النظري، أن لسعر الصرف أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاط الدولي حيث ظهر هذا المتغير بعد التطور التاريخي للأنظمة النقدية الدولية و بالعمل لنظام سعر الصرف المعموم منذ 1970 م، مما أدى إلى الاهتمام بتطورات أسعار صرف العملات، إضافة إلى الاختلالات التي ظهرت مؤخراً في إطار الانفتاح الاقتصادي و العولمة، و بزيادة عمليات التبادل الدولية، أصبحت المؤسسة ملزمة على تحديد و تقدير سعر الصرف و من ثمة أصول و خصوم الميزانية المسجلة بالعملة الصعبة، كما بمقدور المؤسسة اللجوء إلى استعمال التقنيات المتاحة لتخفيف من حدة خطر الصرف و لتسيير خطر سعر الصرف يجب عليها أن تختار التقنية المناسبة و التي تتكيف مع حاجاتها الخاصة.

أما من خلال الجزء التطبيقي حاولنا عرض تقنية شائعة الاستعمال في تمويل الواردات من خلال عرض مثال واقعي لمؤسسة بدر التمام، بتسجيل مختلف العمليات المحاسبية فلاحظنا من خلال ذلك الإهمال و التباطؤ في التعامل مع التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف و اللامبالاة بالفروقات الناتجة عن تغير أسعار الصرف.

اختبار صحة الفرضيات:

1. تبين لنا من خلال عرضنا هذا أن عملية صرف العملة بالعملة الأخرى تتم على أساس الطلب و العرض عليها، و أن الطلب و العرض الخاص بالعملة الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية.

2. كما تبين أيضاً أنه عند تغطية خطر سعر الصرف تلجأ المؤسسة إلى تقنيات بحوزتها أما في حالة عدم تجاوب هذه التقنيات إلا لتغطية خطر سعر الصرف، فإنها تستعمل و وسائل هي لا تملكها في الأصل، أما في ما يخص الدول النامية و بالأخص الجزائر فإنها تقنية وحيدة و هي الاعتماد المستندي.

3. لاحظنا من خلال المثال الواقعي في مؤسسة بدر التمام لتجارة العامة بأن عملية الاستيراد تمتد لفترة زمنية (2015/12/17) إلى غاية (2016/02/17)، حيث يكون الدفع مؤجلا إلى غاية وصول البضاعة و بالتالي مبلغ الصفقة غير ثابت و متعلق بسعر صرف العملة المتفق عليها، و هو ما يؤدي بالمؤسسة الجزائرية إلى تحمل خسارة الصرف.

النتائج:

- تؤثر تقلبات أسعار الصرف تأثيرا حاسما على مالية المؤسسة مما يتطلب إيجاد إدارة مخاطر مرتبطة بتلك التقلبات التي تطرأ على سعر الصرف.
- إن تسيير خطر الصرف له هدف مزدوج: في المدى القصير ينبغي أن تكون تكلفة تغطية خطر الصرف أقل من الخسارة التي تنتج في غياب التغطية أما في المدى الطويل فإن التكاليف تمثل جزء من خسائر الصرف الممكنة.
- ينبغي على كل مؤسسة دولية النشاط، أن تحدث مصلحة تتولى متابعة و تسيير مخاطر سعر الصرف، و يمكن إرجاع هذه المهمة إلى مسئول الخزينة أو المالية في المؤسسة.
- عند تسجيل المراحل الأربعة لعمليات الدفع بالاعتماد المستندي لوحظ عدم الاهتمام بتقلبات أسعار الصرف من طرف مسير المؤسسة محل الدراسة، حيث أنه في بعض الأحيان تتعرض المؤسسة إلى خسائر سعر الصرف، كون أن مجمل الواردات تتم بالدولار.
- عند الزيارة الميدانية لمؤسسة بدر التمام، اتضح لنا غياب مختلف تقنيات و وسائل التغطية المتعارف عليها، إضافة نقص الخبرة و الكفاءة للبنوك في كيفية تغطية مخاطر سعر الصرف.

الإقتراحات:

من خلال الخوض في هذا البحث اتضح لنا أهمية تقدير سعر الصرف لأنه عامل ضروري لتعديل ميزان المدفوعات لكنه غير كاف إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي منه.

- استمرار العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد بين السوق الرسمي و السوق الموازي، و هذا لضمان الكتلة النقدية من العملة الصعبة التي يتم التعامل بها في السوق.

- بالنسبة لمؤسسة بدر التمام فإنها من المستحسن الاعتماد أكثر على الاستثمار الأجنبي لفرض تغطية قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

1. أباطة أحمد عبد الله قماوي، إدارة الأخطار و رياضيات المال و الاستثمار، ط 1، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المملكة العربية السعودية، 2002 م.
2. أبو حرب عثمان: الاقتصاد الدولي، دون طبعة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011 م.
3. أبو مازن طارق قندوز: الخطر و التأمين (مدخل أجهزة الإشراف و الرقابة)، ط 1، دار عامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016 م.
4. أبو شهد عبد الناصر براني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط 1، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2013 م.
5. الأشقر أحمد: الاقتصاد الكلي، ط2، دار الثقافة و التوزيع، عمان، دون تاريخ.
6. البكري ثامر ياسر: إدارة؟؟؟؟، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، دون تاريخ.
7. الجوزي جميلة: الاقتصاد الدولي النظريات و الممارسات، دون طبعة، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013 م.
8. الجومرد بشير الدباغ عبد الجبار: مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المناهج، عمان، 2002.
9. الهانسي مختار محمود: إبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر و التأمين، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
10. الحناوي محمد صالح، نهال فريد مصطفى: الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008 م.
11. المغربي محمد الفاتح محمود بشير: الإدارة المالية، ط 1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014 م.

12. النقاش غازي عبد الرزاق: التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، ط 3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006 م.
13. السيفو وليد إسماعيل، عبد أحمد أبو بكر: إدارة الخطر و التأمين، دون طبعة، دار اليازوري، العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009 م.
14. العامري محمد علي إبراهيم: الإدارة المالية الدولية، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012 م.
15. العامري محمد علي إبراهيم: الإدارة المالية الدولية، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012 م.
16. العلي أسعد حميد: الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2010 م.
17. العمري شريف محمد، محمد محمد عطا: الأصول العلمية و العملية للخطر و التأمين، ط 1، جامعة الملك مسعود، 2012 م.
18. الراوي خالد و هيب: إدارة المخاطر المالية، ط 1، دار المسيرة، عمان، 2009 م.
19. آل شبيب دريد كامل: إدارة البنوك المعاصرة، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012 م.
20. الشيخ فهمي مصطفى: التحليل المالي، ط 1، دون دار نشر فلسطين، 2008 م.
21. الغالي عبد الحسين جليل عبد الحسين: سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011 م.
22. بن الزاوي عبد الرزاق: سعر الصرف الحقيقي التوازني، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2016 م.
23. بن علي بلعزوز: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 م.

24. جاسم محمد: التجارة الدولية، دون طبعة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008 م.
25. هورشر كارين و آخرون: أساسيات إدارة المخاطر المالية، دون طبعة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008 م.
26. هندي منير إبراهيم: إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق و المشتقات)، ج 2، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2014 م.
27. زغيب ملكية، بوشقير ميلود: التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 م.
28. حماد طارق عبد العال: إدارة المخاطر (أفراد، إدارة، شركات، بنوك)، دون طبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 م.
29. حثيث عادل أحمد، مجدي شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004 م.
30. لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م.
31. نصر هارون: التأمين في مواجهة الخطر، ط 1، دار مجد للنشر و التوزيع عمان، 2015 م.
32. سلام أسامة غرمي، شقري موسى: إدارة الخطر و التأمين، ط 1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007 م.
33. عبد ربه إبراهيم علي إبراهيم: مبادئ التأمين، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 م.
34. صادق مدحت: النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، ط 1، دار غريب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008 م.

35. قدري عبد المجيد: البعد الدولي للنظام النقدي، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 م.
36. قدري عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، تقييمية، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 م.
37. شقري نور موسى و آخرون: إدارة المخاطر، ط 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012 م.
38. خباية نور الدين: الإدارة المالية، ط 1، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، السعودية، 1997 م.
39. خلف فليح حسن: العلاقات الاقتصادية الحولية، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004 م.
40. خصاونة محمد قاسم: أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، 2010 م.
41. غزلان محمد عزت: اقتصاديات النقود و المصارف، ط 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002 م.
- ثانيا: الرسائل الجامعية:**
1. بن قدور علي: دراسة قياسية لبعء الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013 م.
2. بربري محمد أمين: الاحتيار الأمثل لنظام سعر الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 م.

3. طارق شوقي: أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 م.

4. طباش جمال: تقديم خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012 م.

5. عنابي السعيد: آثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة لمواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006 م.

6. شيباني سليمان: سعلا الصرف و محدداته الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2009 م.

ثالثا: المجلات.

• باللغة العربية:

1. العباس بلقاسم: سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003 م.

2. آيت بارة مريم: محمد صاري: تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة أرسلور ميشال، فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014 م.

3. بربري محمد الأمين: مبررات و دوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، بدون تاريخ.

4. حمادة منى و آخرون: إدارة مخاطر مرحلة التشييد بمشاريع التشييد في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 28، العدد 01، كلية الهندسة المدينة، جامعة دمشق.

5. فيدر شون سكوت و آخرون: مخاطر أسعار الصرف في مجال التمويل الأصغر، مجلة مذكرة مناقشة مركزة، العدد 31، 2006 م.

6. شاكر علي أحمد علي: إدارة الأخطار كأداة لتنمية عوامل الإنتاج، مجلة المحادثة و الإدارة و التأمين، العدد 25، كلية التجارة، القاهرة، 1947 م.

● باللغة الفرنسية:

¹Abdelkarimahmedkamdoz: risk management in islamicfinancialindustayfinancial engineering approach, 2012,p,13. Binaryuniversity, strategy of risk management.

رابعاً: الملتقيات و المؤتمرات.

1 -المنصور نصر: إدارة المخاطر و إستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية أيام 16-18 أبريل، 2007 م.

2 -جوزيان محمد و الطاهر زياني: الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس و المغرب ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21- 22 ماي 2002 م.

3 -جوعتروس عبد الحق: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

4 -بلعجوز حسين: إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي، جيجل.

5 -ثقيطي الأخضر، حمزة غريب: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية حول أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف.

خامساً: المواقع.

الملاحق

الملحق رقم 01

مستخرج من القانون رقم 22-90 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري

مقتوبات

طبقاً لأحكام المبدأ 26-27 و 28 من القانون رقم 22-90 المؤرخ في 18 أوت 1990 يعاقب :

* بفرامة مالية (من 5000 إلى 40.000 دج) و / أو

* بإجراء سجن (من عشرة أيام إلى ستة أشهر) على :

- عدم التسجيل في السجل التجاري

- عدم شطب السجل التجاري في حالة إيقاف النشاط التجاري؛

- تقديم تصريحات غير صحيحة أو إعطاء بيانات غير كاملة قصد التسجيل في السجل التجاري.

- تزيف أو تزوير شهادات التسجيل في السجل التجاري.

حظة : إن التسجيل في السجل التجاري لا يعفى حامله من الإلتزام بالقيام بجميع الإجراءات القانونية

ظمة للممارسة نشاطه أو نشاطاته في حالة ما إذا كان هذا خاضعاً لتنظيم خاص.

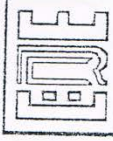
تذييل

إمضاء التاجر

Belwa

تاريخ و إمضاء مأمور المركز الوطني
للسجل التجاري
13 فف 2002
0081563

الملحق رقم 02

| | | | | | | | | |
|---|--|---|-------------|------------|-------------|--------------|--------------------|--|
|  | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المركز الوطني للسجل التجاري C.N.R.C. |  | | | | | | |
| <p>مستخرج من السجل التجاري شخص معنوي قيد رئيسي</p> | | | | | | | | |
| <p><u>قيد</u></p> | | | | | | | | |
| <table border="1"><tr><td>تاريخ القيد</td><td>13/02/2002</td></tr><tr><td>رقم التسجيل</td><td>02 ب 0562480</td></tr><tr><td>رقم التعريف الوطني</td><td></td></tr></table> | | | تاريخ القيد | 13/02/2002 | رقم التسجيل | 02 ب 0562480 | رقم التعريف الوطني | |
| تاريخ القيد | 13/02/2002 | | | | | | | |
| رقم التسجيل | 02 ب 0562480 | | | | | | | |
| رقم التعريف الوطني | | | | | | | | |

الملحق رقم 03

العنوان الإجتماعي..... ش.ذ.م.م. ام الوفاء للتسيج

التسمية أو اللافتة المستعملة..... ام الوفاء للتسيج

عنوان المقر الإجتماعي..... رقم 04 شارع محمد خميسي محل 03 المسيلة

ولاية..... مسيلة

الشكل القانوني..... شركة ذات المسؤولية المحدودة

الرأس مال الإجتماعي..... 1500000 د.ج

تاريخ بداية النشاط..... 13/02/2002

عدد المحلات الثانوية.....

الممثل القانوني للشركة (المسير أو المدير العام)

| الجنسية | الصفة | الإسم و اللقب |
|---------|-------|---------------|
| جزائرية | مسير | بلحسين محمد |

Dénomination ou raison sociale SARL OUM EL WAFA TISSAGE

الملحق رقم 04

| استيراد وتصدير | قطاع النشاط |
|--|-------------|
| نص النشاط | رمز النشاط |
| إستيراد و تصدير الأقمشة، الخيوط و الأسلانك | 405103 |
| إستيراد و تصدير البزازرة و النساجة | 405104 |
| إستيراد و تصدير الألبسة و لواحق الملابس | 405105 |
| ***** | |
| ***** | |

2007

الملحق رقم 05

BADR AL TAMAM GENERAL TRADING (L.L.C) (بدر التمام تجارة العامة ش.م.م.)

Importers, Exporters & Wholesalers

Tel : 971-4-2277979

Fax : 971-4-2277657

E-Mail : badrtamam@hotmail.com

P.O.Box. : 56396 - DUBAI - U.A.E.

No.PI/05205



موردون، مصدرون و تجار جملة

هاتف : 971-4-2277979

فاكس : 971-4-2277657

البريد الإلكتروني: badrtamam@hotmail.com

ص.ب. : 56396 - دبي - ا.ع.م

Date : 26/12/2015: التاريخ

Page : 1/1

PROFORMA INVOICE

| M/s. SARL OUM EL Wafa TISSAGE, 04 RUE Med KHEMISTI, MSILA, ALGERIA NIF :000228056248085 | | BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL, AGENCE DE MSILA 364, CENTRE COMMERCIAL, MSILA, ALGERIA | | | | |
|---|-------------------------|---|-------------|------|---------------|------|
| SI.No. | التفاصيل DESCRIPTION | الكمية QTY | PRICE السعر | | AMOUNT القيمة | |
| | | | US\$ | CENT | US\$ | CENT |
| 1 | Galon a Broder | 26856 Kgs | 01 | 0 | | |
| 2 | Perles en Plastiques | 15275 Kgs | 0 | 0 | | |
| 3 | Pierres en Plastiques | 3915 Kgs | 01 | 0 | | |
| 4 | Dentelle | 900 Pqt | 01 | 0 | | |
| 5 | Fleures Multicolorts | 10300 Box | 0 | 0 | | |
| 6 | Pistolet a Coller | 9600 Pcs | 0 | 5 | | |
| 7 | Tubes Pistolet | 1250 Kgs | 01 | 0 | | |
| 8 | Ruban Satin | 600 Kgs | 01 | 0 | | |
| Fret | | | | | | |
| Total : CFR PORTIANNABA | | | | | | |
| SOIXANTE ET ONZE MILLE SOIXANTE QUATRE US DOLLARS | | | | | | |

MODE DE PAYEMENT: DOCUMENTS AGAINST FULL PAYMENT

PORT DE EMBARQUEMENT : CHINA

PORT DE DECHARGEMENT : ANNABA

PAYS D'ORIGINE CHINA

DATE DE LIVRAISON : 45 JOURS APRES EMBARQUEMENT

BENEFICIAIRE : BADR AL TAMAM GENERAL TRADING (L.L.C.)

IBAN : AE29 0260 0010 1207 9087 201

Banque : Emirates NBD - Main Branch DUBAI

SWIFT CODE : EBILAEADXXX

Limited Liability Company of Capital : AED.3,000,000.00. Commercial Registration Number : 501250



ملخص:

يعرف خطر سعر الصرف: بأنه الخطر المرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار عملات أجنبية مقابل العملة الوطنية، فتعتمد المؤسسة في تغطية هذا الخطر على عدة وسائل وتقنيات للحد من أثره، مع مراعاة اختيار التقنية المناسبة والتي تتكيف مع حاجاتها الخاصة، وتعتبر عمليات التجارة الخارجية من أكثر المعاملات تعرضا لهذا الخطر، وبما يخص المؤسسات الجزائرية فإنها تعتمد في تمويل وارداتها على تقنية وحيدة وهي الاعتماد المستندي، والذي بدوره لا يخلو من الخطر، لذا يستوجب تطوير خدمات التأمين في هذا المجال، خاصة وأن الطرق المتعارف عليها في التغطية غير موجودة في المؤسسة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، خطر سعر الصرف، التجارة الخارجية، الاعتماد المستندي.

Résumé:

Il connaît le risque de taux de change: comme un risque associé à un traitement sensible aux fluctuations des taux de change contre la monnaie nationale, l'institution se fonde pour couvrir ce risque de plusieurs manières et techniques pour minimiser l'impact, en tenant compte de la sélection de la technologie appropriée et adaptée à leurs besoins, et les opérations de commerce extérieur de plus transactions exposées à ce danger, et en ce qui concerne les institutions algériennes, ils comptent sur le financement des importations sur une seule technologie, une lettre de crédit, qui à son tour est pas sans risque, et devrait être le développement des services d'assurance dans ce domaine, d'autant plus que la convention dans la couverture des non-existant dans les routes des institutions algériennes.

Mots clés : les risques ,le risque de change ,le commerce extérieur, les paiements documentaires.